

**الأحاديث المرفوعة
والموقوفة الواردة في
وصف التمايم بالشرك
تخريجاً ودراسة**

الدكتور

عبد الله بن ناصر بن حمد الصبيح

كلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن

سعود الإسلامية



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين

أما بعد :

فإن علم السنة من أهم علوم الشريعة التي يجب الاعتناء بها؛ إذ هي
المصدر الثاني من مصادر التشريع، وإن من الاعتناء بها معرفة
الأحاديث الواردة في باب واحد من أبواب العلم، وذلك من خلال جمعها
وتخريجها ودراسة أسانيدها وبيان الصحيح منها من المردود، ومن هذا
المنطلق في الاعتناء بذلك أحببت أن أضرب فيه بسهم لعلني أن أعالج
شرف هذا العلم، فيكون لي ذخراً يوم أن ألقاه، وإن أعظم العلوم وأهمها
هي العلم بتوحيد رب العالمين الذي من أجله أرسل الله الرسل مبشرين
ومنذرين، وأنزل الكتب، وخلق الجن والأنس، والجنة والنار، وشرع
الجهاد في سبيله، وكذا معرفة ما يصاده من الشرك بالله، الذي هو أعظم
الذنوب وأشدّها خطراً وجرماً وقبحاً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه
الله: أعظم السيئات جحود الخالق والشرك به^(١).

ومن الموضوعات المهمة في هذا الباب: الأحاديث الواردة في
وصف التمايم بالشرك، فإن هذا موضوع مهم في بابيه، وخاصة في وقتٍ

(١) مجموع الفتاوى (٣٢٣/١٤) ، وانظر في وصف قبح الشرك وجرمه: إغاثة
اللهمان لابن القيم (١٠١/١).

تجراً فيه من لا علم عنده على إطلاق الأحكام الشرعية بلا دليل ولا مستند، بل معارضته للأدلة القطعية، وأقوال أهل العلم المرضية.

وقد استعنت الله في جمع الأحاديث المرفوعة والموقوفة الواردة في وصف التمايم بالشرك، ثم قمت بتخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها، وجعلت عنوان هذا البحث:

[الأحاديث الواردة في وصف التمايم بالشرك تخريجاً ودراسة].

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن معرفة الأحاديث الواردة في باب واحد من أبواب العلم، وذلك من خلال جمعها وتخريجها ودراسة أسانيدها وبيان الصحيح منها من المردود، من الأمور المهمة وخاصة إذا كانت تتعلق بجانب العقيدة الإسلامية، وبالأخص إذا كان في باب بيان التوحيد وضده من الشرك، ومن ذلك هذا الموضوع الذي تناولت فيه الأحاديث الواردة في وصف التمايم بالشرك.

وإن من أهم أسباب اختيار الموضوع ما يلي:

- ١- إيضاح سنة رسول الله ﷺ في وصفه ﷺ التمايم بالشرك.
 - ٢- وجود من يُهَوَّنُ الشرك، والبدع، والمعاصي للعامة، ومن ذلك تعليق التمايم.
 - ٣- انتشار تعليق التمايم عند كثير من المسلمين.
- الهدف من الموضوع:

- ١- جَمَعُ الأحاديث الواردة في وصف التمام بالشرك.
 - ٢- تخريج ودراسة الأحاديث الواردة في وصف التمام بالشرك، ومعرفة المقبول منها من المردود.
 - ٣- إبراز الحكم الشرعي في تعليق التمام من خلال السنة النبوية.
- الدراسات السابقة:

لم أف بعد البحث وسؤال أهل العلم والمتخصصين في السنة وعلومها على دراسة تناولت هذا الموضوع من الناحية الحديثية، وذلك بجمع جميع المرويات الواردة في وصف التمام بالشرك وتخريجها ودراسة أسانيدھا على النحو الذي قصدت إليه في هذا البحث، وإنما الموجود تخريجات مقتضبة للحديث الأول، والثالث في هذا الموضوع دون دراسة لأسانيدھا، وذلك من خلال بعض الكتب التي قام أصحابھا بتخريج كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبدالوهاب أو أحد شروحه ككتاب النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد لجاسم الدوسري، وكتاب الدر النضيد في تخريج كتاب التوحيد لصالح العصيمي.

ثم اطلعت بعد انتهائي من البحث على رسالة: (الرقى والتمام دراسة حديثية موضوعية) رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للباحث/ عبدالله بن راشد الشبرمي، ووجدت فرقاً بين بحثي ورسالته في عدة أمور تجعلها لا تؤثر على البحث، من أهمھا:

١- ذكر الباحث حديث عقبة بن عامر واقتصر في تخريجه على طريق واحد، وهو طريق يزيد بن أبي منصور الأزدي البصري، عن دُخَيْن بن عامر الحَجْرِي، عن عُقْبَةَ بن عامر رضي الله عنه.

وفاته طريقيان، وهما طريقا (مشرح بن هاعان، وأبو سعيد المقبري) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعاً، فلم يذكرهما ولم يخرجهما ولم يدرس إسنادهما. وأيضاً لم يشرح الألفاظ الغريبة في الحديث.

٢- حديث رجل من صُدا، ذكر أن إسناده ضعيف فقط، ولم يعلل لسبب ضعفه، بينما يتقوى بالأحاديث الأخرى التي في معناه كما بينته في هذا البحث.

٣- حديث عبدالله بن مسعود فاته عدة طرق، ومن أهمها رواية أبي عبيد القاسم بن سلام الموقوفة، وقد ذكر الحديث مفرقاً في موضعين: الأول (ذكر الطرق المرفوعة، وبعض الطرق الموقوفة) برقم (٢٧)، والثاني (ذكر بعض الطرق الموقوفة) برقم (٢٨٣)، مع أنهما حديث واحد وليسا حديثين، وهو حديث تخريجه موسع وفيه اختلاف لم يضبطه، وقد استوعبت في عملي: تخريج الحديث، وبيان الاختلاف فيه، ودراسة أسانيد هذا الاختلاف مع ذكر الراجح وسبب الترجيح.

٤- في أثر حذيفة بن اليمان لم يدرس إسناد الطريق الذي فيه الشاهد من وصف التمام بالشرك.

٥- لم يفرد الأحاديث الواردة في وصف التمام بالشرك في مبحث مستقل، بل جعلها ضمن الأحاديث التي فيها النهي عن التمام مطلقاً، فلم تظهر بالصورة التي قصدتها في هذا البحث.

● منهج البحث:

أسلك في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك على النحو التالي:
أولاً: أجمع الأحاديث المرفوعة والموقوفة الواردة في وصف التمام بالشرك.

ثانياً: تخريج الحديث :

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فأقتصر في تخريجه عليهما.
ب- إذا كان الحديث ليس في الصحيحين أُخْرِجَ الحديث تخريجاً موسعاً مُقَدِّمًا متابعاته التامة فالقاصرة، مُوضِّحاً فروق ألفاظها بالعبارات الاصطلاحية.

ثالثاً : دراسة الإسناد :

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بالعزو إليهما عن دراسة أسانيدهما .

ب- إذا كان الحديث في غير الصحيحين فأدرُسُ إسناده دراسة موسعة.

رابعاً : ترجمة الرواة :

أ- إذا كان الراوي مُتَقِّفاً عليه تعديلاً أو تجريحاً أذكر من عناصر ترجمته ما يُميّزه، كالاسم واللقب والكنية، ثم أذكر نتيجة حاله، توثيقاً أو تضعيفاً .

ب- إذا كان الراوي مُخْتَلَفًا في حاله، أذكر العناصر المُميزة له، وأعرض من أقوال أهل العلم ما يتضح به حال الراوي، ثم أختم بما يترجح لديّ مع التعليل إلا إذا كان من الرواة الذين اشتهر الخلاف فيهم واستقر على حال مخصوص فأني أجمل ذكر أقوال النقاد فيهم وأذكر الراجح منها بحُجَّتِهِ.

خامسًا : الحكم على الحديث :

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فأكتفي بالعزو إليهما، عن الحكم عليه.

ب- إذا كان الحديث في غير الصحيحين أحكم على الحديث من خلال الإسناد المدروس في ضوء أقوال النُّقاد، وقواعد الجرح والتعديل.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثان، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: فيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وهدف الدراسة، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

التمهيد: وفيه تعريف التمام.

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة الواردة في وصف التمام بالشرك.

المبحث الثاني: الأحاديث الموقوفة الواردة في وصف التمام بالشرك.

الخاتمة : وتتضمن أهم نتائج البحث العلميّة.

الفهارس اللازمة.

هذا فما كان فيه من صواب فمن الله وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأسأل الله التوفيق والسداد، وإصابة الحق في الغضب والرضا، إنه سميع قريب.

التمهيد

وفيه تعريف التمام:

التمائم جمع تميمة، والتميمة جاء في تفسيرها ثلاثة معانٍ: المعنى الأول: التميمة: خرزة رقطاع، تنظم في السير ثم تعقد في العنق والعضد^(١).

المعنى الثاني: قلادة يجعل فيها سيور وعود.

لكن رد هذا القول الأزهري فقال: والمراد بالتمائم الخرز الذي يتخذ عوداً، ومن جعلها سيوراً فغير مصيب. ثم قال: ولم أر بين الأعراب خلافاً أن التميمة هي الخرزة نفسها^(٢).

المعنى الثالث: التمام: هي العوذ التي تعلق على الإنسان وغيره لدفع الآفات عنه من أي شيء كان^(٣).

والمعنى الثالث هو أعمها وأشملها، لأنه يشمل الخرزة وغيرها، وهو الصواب إن شاء الله؛ لأن المعنى الموجود في الخرزة نفسها موجود في العظام والسيور والجلود. وقد سُميت التمام بهذا الاسم لأن العرب كانت تعتقد أنها تمام الدواء والشفاء^(٤)، وأنه يتم بها دفع العين^(١)، وهذا المعنى موجود في الخرز وغيره.

(١) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٤٥/١)، والصاحح للجوهري (١٨٧٨/٥)، وتهذيب اللغة للأزهري (٢٦٠/١٤)، والنهاية في غريب الحديث (١٩٧/١)، ولسان العرب (٩٧-٦٩/١٢)، والقاموس المحيط (ص ١٤٠٠).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢٦٠/١٤)، ولسان العرب (٦٩/١٢ - ٧٠).

(٣) ينظر: الصاحح للجوهري (١٨٧٨/٥)، ولسان العرب (٦٩/١٢).

(٤) النهاية في غريب الحديث (١٩٨/٥).

فقد كان أهل الجاهلية يعتقدون أنها تدفع العين كما فسر ذلك الإمام مالك فقد جاء في الموطأ^(١)، وصحيح مسلم^(٢)، قول الإمام مالك بعد حديث عقبة بن عامر الآتي: أرى ذلك من العين.

وقد ذهب إلى المعنى الثالث الإمام ابن عبد البر حيث قال: التميمة في كلام العرب القلادة؛ هذا أصلها في اللغة. ومعناها عند أهل العلم ما عُلّق في الأعناق من القلائد خشية العين أو غيرها من أنواع البلاء. وقال الخليل بن أحمد: التميمة قلادة فيها عوذ^(٤).

وذهب إليه أيضاً الإمام محمد بن عبد الوهاب^(٥)، ونقله الشيخ سليمان بن عبد الله عن الخلخالي وصححه^(٦)، واختاره أيضاً الشيخ عبدالرحمن بن قاسم^(٧).

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: ولا تزال هذه الضلالة - يعني التمام - فاشية بين البدو والفلاحين وبعض المدنيين، ومثلها الخرزات التي يضعها بعض السائقين أمامهم في السيارة يعلقونها على المرأة، وبعضهم يعلق نعلًا في مقدمة السيارة أو في مؤخرتها، وغيرهم يعلقون نعل فرس في واجهة الدار والدكان؛ كل ذلك لدفع العين كما

(١) القول المفيد للعلامة ابن عثيمين (١/٢٢٤).

(٢) الموطأ (٢/٩٣٧).

(٣) صحيح مسلم بعد الحديث رقم (٢١١٥).

(٤) التمهيد (١٧/١٦٢ - ١٦٣).

(٥) كتاب التوحيد (ص ٢٣).

(٦) تيسير العزيز الحميد (ص ١٦٧).

(٧) حاشية كتاب التوحيد (ص ٧٩).

زعموا، وغير ذلك مما عمّ وطمّ بسبب الجهل بالتوحيد وما ينافيه من
الشركيات والوثنيات^(١).

وقال الشيخ صالح آل الشيخ: وخص بعض العلماء التمايم بما كان
متخذاً من الخرز، وبعضهم خصّه بما كان مصنوعاً من الجلد ونحوه،
وهذا ليس بجيد، بل التمايم اسم يعمُّ كل ما يعلق لدفع العين واتقاء
الضرر، أو لجلب خير نفسي^(٢).

* * *

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٨٨٩).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد (ص ١١٤).

المبحث الأول

الأحاديث المرفوعة الواردة في وصف التمايم بالشرك

الحديث الأول: حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه:

عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ أَقْبَلَ إِلَيْهِ رَهْطًا، فَبَايَعَ تِسْعَةً وَأَمْسَكَ عَنْ وَاحِدٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَايَعْتَ تِسْعَةً وَتَرَكْتَ هَذَا؟ قَالَ: «إِنَّ عَلَيْهِ تَمِيمَةً» فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَقَطَعَهَا، فَبَايَعَهُ، وَقَالَ: «مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ».

تخريج الحديث: أخرجه أحمد في المسند (١٧٤٢٢/٦٣٦/٢٨) عن
عبدالصمد بن عبدالوارث.

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في المسند كما في بغية الباحث
للهيثمي (٥٦٣/٦٠٠/٢) [ومن طريقه: محمد بن مخلد في حديثه عن
شيوخه (مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية (٢٦٠) ومن طريق ابن مخلد:
قاضي مارستان محمد بن عبد الباقي الأنصاري في المشيخة الكبرى
(٥٢١/١١١٣/٣)^(١)] عن عبدالعزيز بن أبان الأموي.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨٨٥/٣١٩/١٧) من طريق
مسلم بن إبراهيم الأزدي.

ثلاثتهم (عبدالصمد، وعبدالعزیز، ومسلم) عن عبدالعزيز بن مسلم
القسملي.

(١) سقط من النسخة المطبوعة شيخ عبدالعزيز بن أبان: عبدالعزيز بن مسلم، فصار
الإسناد: عبدالعزيز بن أبان، عن يزيد بن أبي منصور.

وأخرجه الحاكم في المستدرک (٢١٩/٤) من طريق سهل بن أسلم العدوي.

كلاهما (عبدالعزیز، وسهل) عن یزید بن أبی منصور الأزدي البصري، عن دُخین بن عامر الحَجْرِي، عن عُقْبَة بن عامر رضي الله عنه. وهذا لفظ أحمد والباقي مثله إلا الطبراني فلم يذكر آخره: «من علق تميمة فقد أشرك». وتصحف في المطبوع من المستدرک «الدُّخِين» إلى: «الرجلين».

وأخرجه عبدالله بن وهب في الجامع (٦٦٢/٧٤٨/٢) [ومن طريقه: الروياني في المسند (٢١٧/١٧٢/١)، وابن حبان في صحيحه كما في ترتيبه لابن بليان (٦٠٨٦/٤٥٠/١٣)، وابن عدي في الكامل (٤٦٩/٦)، والحاكم في المستدرک (٢١٦/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٥٠/٩)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٦٢/١٧)].

وأخرجه أحمد في المسند (١٧٤٠٤/٦٢٣/٢٨)، وابن عبدالحكم في فتوح مصر (ص ٣٢١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧١٧٢/٣٢٥/٤) وابن عبدالبر في التمهيد (١٦٢/١٧) من طريق عبدالله بن يزيد المقرئ.

وأخرجه ابن عبدالحكم في فتوح مصر (ص ٣٢١)، والدولابي في الكنى والأسماء (١٧٨٠/١٠١٧/٣) من طريق أبي زرعة وهب الله بن راشد.

وأخرجه أبو يعلى في المسند (٣/٢٩٥/١٧٥٩)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٩٧/٨٢٠)، والحاكم في المستدرک (٤/٤١٧) من طريق الضحاك بن مَخلَد.

أربعتهم (ابن وهب، وعبدالله المقرئ، وهب الله، والضحاك) عن حيوة بن شريح، عن خالد بن عبيد المعافري.
وأخرجه ابن عبدالحكم في فتوح مصر (ص ٣٢١) من طريق عبدالله بن لهيعة.

كلاهما (خالد، وابن لهيعة) عن مشرح بن هاعان.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١/١٤٦/٢٣٤) من طريق الوليد بن الوليد بن زيد العنسي، عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي الدمشقي، عن كيسان أبي سعيد المقبري.

كلاهما (مشرح، وأبو سعيد) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعاً ولفظ ابن وهب: «مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ عَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»، والباقي نحوه.

* * *

غريب الحديث :

قوله: (رهط):

قال ابن منظور: رهط الرجل قومه وقبيلته، يقال: هم رهطه. والرهط عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة. وبعض يقول: من سبعة إلى عشرة وما دون السبعة إلى الثلاثة نفر. وقيل: الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة، قال الله تعالى: **وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ** [النمل: ٤٨]، فجمع ولا واحد له من لفظه مثل نود، ولذلك إذا نسب إليه نُسب على لفظه فقيل: رهطي.

ثم قال: وروى الأزهري عن أبي العباس أنه قال: المعشر والرهط والنفر والقوم هؤلاء معانهم الجمع ولا واحد لهم من لفظهم وهو للرجال دون النساء. ١. هـ^(١).

وقال ابن الأثير: وأصل الكلمة من الرهط، وهم عشيرة الرجل وأهله، وقيل: الرهط من الرجال ما دون العشرة. وقيل: إلى الأربعين، ولا تكون فيهم امرأة. ولا واحد له من لفظه^(٢).

وقيل في تفسيره معان أخر لا تناسب سياق الحديث.

قوله: (فبايع): عبارة عن المعاهدة والمعاهدة^(٣).

(١) لسان العرب (٣٠٥/٧ - ٣٠٧).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٣٨٢/٢). وانظر (٩٢/٥).

(٣) النهاية في غريب الحديث (١٧٤/١).

قال ابن حجر: والمبايعة عبارة عن المعاهدة ، سُميت بذلك تشبيهاً
بالمعاوضة المالية، كما في قوله تعالى: **إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ**
وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقْنِلُونُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا
فِي التَّوْبَةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ
الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ^٤ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ [التوبة: ١١١] (١).

قوله : (وَدَعَا):

الودعة: شيء أبيض يجلب من البحر، يُعَلَّقُ فِي حُلُوقِ الصَّيَّانِ
وغيرهم، مَخَافَةَ الْعَيْنِ (٢).

قوله : (فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ):

أَي لَمْ يَجْعَلْهُ فِي دَعَاةٍ وَسُكُونٍ (٣).

* * *

دراسة إسناد الإمام أحمد في الموضع الأول:

* عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري،
مولاهم، أبو سهل البصري: وثقه ابن سعد، وابن معين، وابن نمير،
والعجلي، والحاكم.

(١) فتح الباري (١/٨٢).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٥/١٦٨)، ولسان العرب (٨/٣٨١).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٥/١٦٨)، ولسان العرب (٨/٣٨١).

وقال ابن المديني: ثبت في شعبة. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن قانع: ثقة يخطئ.

وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث.

وقال أحمد: لم يكن به بأس، وأرجو أن يكون. كان مخالفاً لأبيه في ذلك الرأي(١).

وقال ابن معين: عبدالصمد بن عبدالوارث يقول في كتبه كلها: حدثنا، حدثنا، ولم يكن في كتابه: حدثنا، رأيت في كتابه، فلم يكن فيه: حدثنا.

وقال أيضاً: وقد كتبت عن عبدالصمد، ولكن لا أحكي.

وقال أبو داود: كان مسلم، وعبدالصمد، وإسحاق بن إدريس يطلبون المشايخ.

وقال أيضاً: كان عبدالصمد بن عبدالوارث يحتمل التلقين.

وقال الذهبي: الإمام الحافظ الثقة.

وقال مرة: حجة.

وقال ابن حجر: صدوق، ثبت في شعبة. وهو الراجح — إن شاء الله — فإنه يخطئ، ويحتمل التلقين. وهذا الذي أنزل مرتبته إلى صدوق. وأما

(١) يشير الإمام أحمد إلى ما رُمي به أبوه عبدالوارث من القول بالقدر.

توثيق من وثقه فمحمول على مطلق القبول. لذا نص ابن المديني أنه ثبت في شعبة. فدل على أن حديثه عن غير شعبة دون ذلك.

ويتنبه لانفراده بالتصريح بالسماع؛ لما تقدم عن ابن معين أن عبدالصمد يقول في كتبه كلها: حدثنا، حدثنا، ولم يكن في كتابه: حدثنا، رأيت في كتابه، فلم يكن فيه حدثنا. أهـ فيخشى أن يكون التحديث سجية فيه.

مات سنة ٢٠٧ هـ، وروى له الجماعة^(١).

* عبدالعزيز بن مسلم القسَمَلِيُّ، مولاهم، أبو زيد المرزوي، ثم البصري.

قال ابن معين، وأبو حاتم، وابن نمير، والعجلي: ثقة. زاد أبو حاتم: صالح الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال العقيلي: في حديثه بعض الوهم. وقال ابن خراش: صدوق. وقال ابن حبان في الثقات في ترجمة فروة بن نوفل: عبدالعزيز بن مسلم ربما وهم فأفحش. وقال أيضاً في مشاهير علماء الأمصار: وكان رديء الحفظ. وقد أثنى عليه جمعٌ من أهل العلم في عبادته وفضله. وقال الذهبي: ثقة عابد

(١) الطبقات الكبير (٩/ ٣٠١)، ومعرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز عنه (١/ ٨٩، ١٤٥)، (٢/ ٥٣)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المرزوي (ص ١٢٨)، والتاريخ الكبير (٦/ ١٠٥)، وترتيب ثقات العجلي (٢/ ٩٥)، وسؤالات الأجرى لأبي داود (١/ ٣٦٠)، (٢/ ١٤٢)، والجرح والتعديل (٦/ ٥٠)، وثقات ابن حبان (٨/ ٤١٤)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٩٩)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٥١٦)، والكاشف (٣٣٧٦)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٢٧)، وتقريب التهذيب (٤١٠٨).

يعد من الأبدال. وقال ابن حجر: ثقة عابد ربما وهم. وهو الراجح إن شاء الله تعالى فقد وثقه أهل هذا الشأن: ابن معين، وأبو حاتم، وابن نمير، والعجلي، ولكن قد يقع في حديثه بعض الوهم فينتبه لأفراده.

مات سنة ١٦٧هـ، وروى له الجماعة ما عدا ابن ماجه^(١).

* يزيد بن أبي منصور الأزدي، أبو رَوَّع البصري، قَدِمَ مصر، وسكن أفريقية، ثم رجع إلى البصرة.

قال أبو حاتم: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: صدوق.

وقال ابن حجر: لا بأس به.

والراجح — إن شاء الله — أنه صدوق، فقد قال عنه أبو حاتم مع تشدده: ليس به بأس. فمثل هذا — والله أعلم — لا ينزل عن مرتبة: صدوق؛ بل إن ابن حجر قال في ترجمة إبراهيم بن أبي حرة النصيبي في تعجيل المنفعة (٧/٢٥٥/١): وثَّقَهُ أيضًا أبو حاتم فقال: لا بأس به.أهـ — وروى له أبو داود في القدر، والترمذي^(٢).

(١) التاريخ الكبير (٢٨/٦)، وترتيب ثقات العجلي (٩٨/٢)، والجرح والتعديل (٣٩٤/٥)، والضعفاء للعجلي (٧٨١/٣)، وثقات ابن حبان (٣٣١/٣)، (١١٦/٧)، ومشاهير علماء الأمصار (١٢٤٨)، وتهذيب الكمال (٢٠٢/١٨)، والكاشف (٣٤١٠)، وتهذيب التهذيب (٣٥٦/٦)، وتقريب التهذيب (٤١٥٠).

(٢) التاريخ الكبير (٣٦٣/٨)، والجرح والتعديل (٣٩١/٩)، وثقات ابن حبان (٦٢٦/٧)، وتهذيب الكمال (٢٥١/٣٢)، والكاشف (٦٣٥٩)، وتهذيب التهذيب (٣٦٣/١١)، وتقريب التهذيب (٧٨٣٦).

* دُخَيْنَ بن عامر الحَجْرِيُّ، أبو ليلَى المصري، كاتب عقبَة بن عامر الجهنِي.

وَتَقَّه يَعْقُوب بن سفيان. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. مات سنة ١٠٠هـ، وروى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(١).

* * *

الحكم على إسناده الحديث:

إسناده الإمام أحمد: حسن؛ لأن فيه: يزيد بن أبي منصور: صدوق. وفي إسناده: عبدالصمد بن عبدالوارث: صدوق. ولكن تابعه: مسلم بن إبراهيم الأزدي: ثقة مأمون^(٢).

وصححه ابن حبان كما تقدم في التخريج.

وقال الحاكم عقب إخرجه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقال المنذري^(٣) والهيثمي^(٤): رواه أحمد ثقات.

(١) التاريخ الكبير (٢٥٦/٣)، والجرح والتعديل (٤٤٢/٤)، وثقات ابن حبان (٢٢٠/٤)، وتهذيب الكمال (٤٧٦/٨)، والكاشف (١٤٧٢)، وتهذيب التهذيب (٢٠٧/٣)، وتقريب التهذيب (١٨٣٢).

(٢) التاريخ الكبير (٢٥٤/٧)، والجرح والتعديل (١٨٠/٨)، وثقات ابن حبان (١٥٧/٩)، وتهذيب الكمال (٤٨٧/٢٧)، والكاشف (٥٤٠٥)، وتهذيب التهذيب (١٢١/١٠)، وتقريب التهذيب (٦٦٦٠).

(٣) الترغيب والترهيب (٣٠٧/٤).

(٤) مجمع الزوائد (١٠٣/٥).

وصححه الشيخ الألباني فقال: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم، غير دخين، وهو ابن عامر الحجري أبو ليلى المصري، وثقه يعقوب بن سفيان، وابن حبان، وصح له الحاكم^(١).

ولكن يتنبه لسماع يزيد بن أبي منصور من دُخَيْن بن عامر الحَجْرِيِّ فقد قال ابن حبان: لست أعرف ليزيد هذا سَمَاعًا من دُخَيْن، فإن كان سمع منه فهو في هذه الطبقة^(٢).

وقد جاء التصريح بسماعه منه في مسند الحارث بن أبي أسامة كما في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة^(٣)، ونصَّ الإمام مسلم^(٤)، وأبو حاتم^(٥)، والدارقطني^(٦) على روايته عنه، ولم أقف على من نصَّ على سماعه منه، كما لم أقف على من نفى سماعه منه.

وأما رواية مشرح بن هاعان فهي كما تقدم جاءت عنه من طريقين، وكلاهما لا يثبت:

الطريق الأولى: فيها خالد بن عبيد المعافري: ذكره البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه.

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٨٨٩ - ٨٩٠) رقم (٤٩٢).

(٢) الثقات لابن حبان (٦٢٦/٧).

(٣) (٤/٤٦٨)، رقم (٣٩٥٢).

(٤) الكنى والأسماء (٢/٨٨٠).

(٥) الجرح والتعديل (٣/٤٤٢).

(٦) المؤلف والمختلف (٢/٩٧٥).

وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

الطريق الثانية: فيها: عبدالله بن لهيعة، وهو: ضعيف^(٢).

ولكن هذا الضعف يقوى ويتقوى بالرواية الحسنة التي من طريق يزيد بن أبي منصور الأزدي البصري، عن دُخَيْن بن عامر الحَجْرِي، عن عُقْبَةَ بن عامر رضي الله عنه.

وأما إسناد الطبراني في مسند الشاميين (١/٤٦/٢٣٤) الذي من طريق الوليد بن الوليد بن زيد القيسي، عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان

(١) التاريخ الكبير (١٦١/٣)، والجرح والتعديل (٣٤٢/٣)، وثقات ابن حبان (٢٦١/٦)، والتذكرة للحسيني (١٦١٩/٤١٥/١)، والإكمال له (ت٢١٢)، وذيل الكاشف لأبي زرعة العراقي (ت٣٧١)، وتعجيل المنفعة لابن حجر (١/٤٩٤/٢٦٦).

(٢) عبدالله بن لهيعة بن عُقْبَةَ الحضرمي، أبو عبدالرحمن المصري. اختلف الأئمة في حاله، وكثرت الأقوال فيه جداً، والجمهور على تضعيفه منهم: ابن سعد، وابن معين، والفلاس، والجوزجاني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن عدي، والدارقطني.

وتركه وكيع، ويحيى القطان، وابن مهدي. قال الذهبي: والعمل على تضعيف حديثه. أهـ وسبب ضعفه: سوء حفظه، وتدليسه عن الضعفاء، وقبوله التلقين.

ويحمل توثيق من وثقه على صدقه، وعلمه، وفقهه. ويدل على ذلك أن من وثقه أو أثنى عليه: ضعفه في مواضع أخرى كابن مهدي، والإمام أحمد وغيرهما. ورواية المتقدمين عنه كالعبادة أحسن من رواية المتأخرين كما نص على ذلك: ابن سعد، والفلاس، وأبو زرعة، والدارقطني وغيرهم، ويكتب حديثه للاعتبار كما نص على ذلك: الإمام أحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة وغيرهم.

الطبقات الكبير (٥٢٤/٩)، والتاريخ الكبير (١٨٢/٥)، وأحوال الرجال للجوزجاني (ص٢٦٦)، والضعفاء للنسائي (ص١٥٣)، والضعفاء للعقيلي (٢/٦٩٤)، والجرح والتعديل (١٤٥/٥)، والمجروحين لابن حبان (١/٥٠٤)، والكمال لابن عدي (٤/١٤٤)، (٦/٣٩٥)، وتهذيب الكمال (١٥/٤٨٧)، والكاشف (٤/٢٩٣)، وميزان الاعتدال (٢/٤٧٥)، وسير أعلام النبلاء (١١/٨)، والمغني في الضعفاء (١/٥٦١)، وتهذيب التهذيب (٥/٣٧٣)، وتقريب التهذيب (٣٥٨٧)، وتعريف أهل التقديس (ص١٧٧)، وحاشية النفع الشذي للدكتور أحمد معبد (٢/٧٩٤ - ٨٦٢).

العنسي دمشقي، عن كيسان أبي سعيد المقبري، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعاً فهو إسنادٌ واه جداً؛ لأن فيه: الوليد بن الوليد بن زيد العنسي، أبا العبّاس الدمشقي، وذكر ابن حجر أنه قد ينسب لجدّه موسى فيقال: الوليد بن موسى الدمشقي: وفي كلا الحالين إن كانا واحداً أو اثنين فكلاهما: متروك. فقد قال العقيلي عنه: أحاديثه بواطيل لا أصول لها، ليس ممن يقيم الحديث.

وقال الدارقطني: متروك. وقال نصر المقدسي: تركوه. وقال ابن حبان: روى عن ابن ثوبان نسخة أكثرها مقلوب. وأورد له عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها خبراً قال فيه: لا أصل له من كلام النبي ﷺ.

وقال أيضاً: يروي عن ابن ثوبان، وثابت بن يزيد العجائب. وقال أبو نعيم: روى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثابت موضوعات. وتعقبه ابن عساكر فقال: هذا وهم إنما يروي عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

وقد خفي حاله على أبي حاتم الرازي فقال: صدوق ما بحديثه بأس حديثه صحيح.

والصواب أنه متروك، قال المعلمي: هو متروك، وإنما قال: صدوق، من لم يخبر حاله^(١).

(١) الضعفاء للعقيلي (١٤٤٤/٤)، والجرح والتعديل (١٩/٩)، والمجروحين لابن حبان (١١٣٨/٤٢٣/٢)، والضعفاء والمتروكين للدارقطني (٥٦١)، والضعفاء لأبي نُعيم (٢٦١)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٨٠٥٥/٣٠٥/٦٣)، وميزان الاعتدال للذهبي (٩٤١٧/٣٥٠/٤)، ولسان الميزان لابن حجر (٣٩١/٨، ٣٩٣)، والفوائد المجموعة للشوكاني بتعليق المعلمي (٤٥١) حاشية (١).

الحديث الثاني

حديث رجل من صُدا رضي الله عنه

عن رَجُلٍ مِنْ صُدا، قَالَ: أَتَيْتَا النَّبِيَّ ﷺ، اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا فَبَايَعْنَا وَتَرَكَ مِنَّا رَجُلًا لَمْ يُبَايِعْهُ، فَقُلْنَا: بَايِعْهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: «لَنْ أُبَايِعَهُ حَتَّى يَنْزِعَ الَّذِي عَلَيْهِ؛ إِنَّهُ مَنْ كَانَ مِنَّا عَلَيْهِ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِ كَانَ مُشْرِكًا مَا كَانَتْ عَلَيْهِ». قَالَ: فَنَظَرْنَا فَإِذَا فِي عَضُدِهِ سَيْرٌ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ لِحَا شَجَرَةٍ، أَوْ شَيْءٌ مِنْ شَجَرَةٍ.

تخريج الحديث: أخرجه عبدالله بن وهب في الجامع (٦٦٦/٧٥٢/٢) [ومن طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٥/٤)] عن يحيى بن أيوب، عن عبيدالله بن زحر، عن بكر بن سواده، عن رجل من صُدا.

دراسة إسناد الحديث:

* يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري.

وثقه ابن معين، والبخاري، والعجلي، والفسوي، وإبراهيم الحربي، والدارقطني.

وذكره ابن حبان في الثقات. وفي ترتيب علل الترمذي الكبير أن البخاري قال عنه: صدوق. وقال ابن معين مرة: صالح. وقال أبو داود: صالح. وقال الساجي: صدوق يهيم.

وقال أحمد بن صالح: ليس به بأس. وقال ابن عدي: ويحيى بن أيوب

له أحاديث صالحة، وقد روى عنه الليث... ثم قال: ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة، أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره. وهو عندي صدوق لا بأس به. وقال ابن سعد: كان منكر الحديث. ونقل الأثر من الإمام أحمد أنه قال: سيء الحفظ. ونقل عنه قوله: كان يحدث من حفظه، وكان لا بأس به. وكأنه ذكر الوهم في حفظه. وقال أبو حاتم: ومحل يحيى الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي: ليس بذاك القوي. وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب. وقال الذهبي: صالح الحديث. وقال مرة: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ.

والراجح — والله أعلم — ما حرره ابن حجر من أنه صدوق ربما أخطأ، فقد وثقه ابن معين، والبخاري، والعجلي، والفسوي، والحربي، والدارقطني وقال أبو داود: صالح. فيحمل تضعيف من ضعفه على بعض أخطائه التي أخطأ فيها، فقد جاء تقوية الإمام أحمد له حيث قال: لا بأس به مع أنه قال فيه: سيء الحفظ. فحديثه صالح ما لم يتبين خطؤه.

مات سنة ١٦٨هـ، وروى له الجماعة^(١).

(١) الطبقات الكبير (٥٢٣/٩)، والتاريخ الكبير (٢٦٠/٨)، ومعرفة الثقات (ترتيب ثقات العجلي (٣٤٧/٢)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٤٤٥/٢)، والضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢٤٩)، والضعفاء للعقيلي (١٥٠٤/٤)، والجرح والتعديل (١٢٧/٩)، وثقات ابن حبان (٦٠٠/٧)، وثقات ابن شاهين (١٥٩٤)، والكامل لابن عدي (٢١٤/٧)، والعلل للدارقطني (٩٥/١٤)، وتهذيب الكمال (٢٣٣/٣١)، وتذكرة الحفاظ (٢٢٧/١)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص ٥٣٦)، وميزان الاعتدال (٣٦٢/٤)، والكاشف (٦١٣٧)، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٢٨٧/١٢)، وتهذيب التهذيب (١٨٦/١١)، وتقريب التهذيب (٧٥٦١).

* عبيدالله بن زحر الضمري، مَوْلَاهم، الأفريقي.

وتَّقَه البخاري — فيما نقله الترمذي عنه —، وأحمد بن صالح. وقال أبو زرعة: لا بأس به، صدوق. وقال النسائي: ليس به بأس.

وضَعَفَه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو مُسْمَر، والفسوي، والعجلي، والدارقطني، والخطيب البغدادي، وغيرهم. وقال علي بن المديني، وابن حبان: منكر الحديث. وزاد ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات. وقال ابن عدي: ويقع في أحاديثه ما لا يُتابع عليه.

وقال الذهبي في الكاشف: فيه اختلاف، وله مناكير. وقال في المغني: هو إلى الضَّعْف أقرب. وقال ابن حجر: صدوق يُخطئ.

والراجح أنه: ضعيف، وله مناكير. روى له الأربعة^(١).

* بكر بن سَوَادَةَ بن ثَمَامَةَ الجُدَامِي، أبو ثَمَامَةَ المصري.

ثقة فقيه.

مات سنة بضع وعشرين ومائة، وروى له الجماعة إلا البخاري^(١).

(١) التاريخ الكبير (٣٨٢/٥)، ومعرفة الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي والسبكي (١١٠/٢)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٤٣٤/٢)، والجامع للترمذي (٤٤٩/٤)، والضعفاء للعقيلي (٨٧١/٣)، وسؤالات الآجري لأبي داود (١٧٩/٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١٥/٥)، والمجروحين لابن حبان (٢٨/٢)، والكامل لابن عدي (٣٢٤/٤)، وسؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني (١٩٦)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٦٢/٢)، وتهذيب الكمال (٣٦/١٩)، والكاشف (٣٥٤٤)، وميزان الاعتدال (٦/٣)، والمغني (٢٧/٢)، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١٧/٩)، وتهذيب التهذيب (١٢/٧)، وتقريب التهذيب (٤٣١٩).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لأن فيه: عبيدالله بن زحر: ضعيف، وله مناكير.

لكن هذا الضعف يتقوى بحديث عقبة بن عامر المتقدم، فليس في هذا الحديث حكم مستقل، بل هو شاهد لحديث عقبة بن عامر.

* * *

(١) التاريخ الكبير (٨٩/٢)، والجرح والتعديل (٣٨٦/٢)، وثقات ابن حبان (٧٦/٤)،
(١٠٣/٦)، وتهذيب الكمال (٢١٤/٤)، والكاشف (٦٢٧)، وتهذيب التهذيب
(٤٨٣/١)، وتقريب التهذيب (٧٥٠).

الحديث الثالث

حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَانِمَ، وَالتَّوَلَةَ شِرْكًَا».

تخريج الحديث: اختلف في هذا الحديث على وجهين:

الوجه الأول: المرفوع:

رواه الأعمش سليمان بن مهران، عن عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، واختلف عليه في اسم شيخ يحيى على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ابن أخي زينب امرأة عبدالله بن مسعود:

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في تعليق التمانم، رقم (٣٨٨٣) [ومن طريقه: البيهقي في السنن الكبرى (٣٥٠/٩)]، وأحمد في المسند (٣٦١٥/١١٠/٦)، [وعنه: عبدالله بن الإمام أحمد في السنة (٣٦٦/١)، والخلال في السنة (١٨/٥)]، ومن طريقه: ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص ٢٢٨)]، وأبو يعلى في مسنده (١٣٣/٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٧٤٤/٢)، والبعثي في شرح السنة (١٥٦/١٢) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، عن الأعمش سليمان بن مهران، عن عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، عن ابن أخي زينب امرأة عبدالله بن مسعود، عن زينب امرأة عبدالله بن مسعود، عن عبدالله بن مسعود. وهذا لفظ أبي داود، والباقي مثله إلا أنه جاء في مسند الإمام أحمد وشرح السنة للبعثي قصة، وهي: عَنْ زَيْنَبَ، امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَتْ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا

جَاءَ مِنْ حَاجَةٍ فَانْتَهَى إِلَى الْبَابِ، تَتَحَنَّنَ وَبَرَقَ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَهْجُمَ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ يَكْرَهُهُ، قَالَتْ: وَإِنَّهُ جَاءَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَتَتَحَنَّنَ، قَالَتْ: وَعِنْدِي عَجُوزٌ تَرْقِيَنِي مِنَ الْحُمْرَةِ، فَأَدْخَلْتُهَا تَحْتَ السَّرِيرِ، فَدَخَلَ، فَجَلَسَ إِلَيَّ جَنْبِي، فَرَأَى فِي عُنُقِي خَيْطًا، قَالَ: مَا هَذَا الْخَيْطُ؟ قَالَتْ: قُلْتُ خَيْطٌ أُرْقِي لِي فِيهِ، قَالَتْ: فَأَخَذَهُ فَقَطَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ آلَ عَبْدِ اللَّهِ لَأَغْنِيَاءُ عَنِ الشَّرِكِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: " إِنَّ الرُّقْيَ، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَّهَ شِرْكَ " قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ: لِمَ تَقُولُ هَذَا وَقَدْ كَانَتْ عَيْنِي تَقْذِفُ، فَكُنْتُ أُخْتَلِفُ إِلَى فُلَانِ الْيَهُودِيِّ يَرْقِيهَا، وَكَانَ إِذَا رَقَاهَا سَكَنَتْ؟ قَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ كَانَ يَنْخُسُهَا بِيَدِهِ، فَإِذَا رَقِيَتْهَا كَفَّ عَنْهَا، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولِي كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءٌ لَا يُغَادِرُ سَقَمًا ". وجاء في مسند أبي يعلى آخر القصة بعد ذكر الحديث، إلا أنه جاء فيه: (ابن أخت زينب). بدل: (ابن أخي زينب).

الوجه الثاني: ابن أخت زينب امرأة عبدالله بن مسعود:

أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب تعليق التمام، رقم (٣٥٣٠) من طريق عبدالله بن بشر، عن الأعمش سليمان بن مهران، عن عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، عن ابن أخت زينب امرأة عبدالله بن مسعود، عن زينب امرأة عبدالله بن مسعود، عن عبدالله بن مسعود نحوه وفيه القصة المذكورة.

الوجه الثالث: عبدالله بن عتبة بن مسعود:

أخرجه الحاكم في المستدرک (٤١٧/٤) من طريق محمد بن مسلمة الكوفي، عن الأعمش سليمان بن مهران، عن عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، عن ابن أخت زينب امرأة عبدالله بن مسعود، عن زينب امرأة عبدالله بن مسعود، عن عبدالله بن مسعود نحوه وفيه القصة المذكورة.

وخالف فضيل بن عمرو الفقيمي: عمرو بن مرة، فرواه عن يحيى بن الجزار، عن عبدالله بن مسعود. بإسقاط شيخه، وزينب:

أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٥٦/١٣) من طريق محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٥٠٣/٢١٣/١٠) من طريق النضر بن محمد المروزي.

كلاهما (محمد، والنضر) عن العلاء بن المسيب، عن فضيل به نحوه. وفي صحيح ابن حبان قصة نحو القصة المذكورة.

وجاءت متتابعة في الرواية عن زينب امرأة عبدالله بن مسعود:

أخرجها الحاكم في المستدرک (٢١٦/٤) من طريق مكي بن إبراهيم، عن السري بن إسماعيل، عن أبي الضحى، عن أم ناجية، عن زينب به، ولفظها: «نَهَى عَنِ الرَّقَى وَالتَّمَائِمِ وَالتَّوَلِّيَةِ» ولم يأت فيها الشاهد: (شرك). وفيها قصة نحو القصة المذكورة.

وجاء المرفوع من طريق آخر:

أخرجه ابن وهب في الجامع (٦٦١) عن عبدالله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي أنّ عبد الله بن أبي نجیح أخبره عن أصحاب عبدالله بن مسعود، عن ابن مسعود أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن التمام والتول. فقيل لابن مسعود: قد عرفنا التمام فما التول؟ فقال: ما يتحبب به بعض النساء إلى أزواجهن كالكهانة وأشباهها.

الوجه الثاني: الموقف:

أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٢٠٨/١١) [ومن طريقه: الطبراني في المعجم الكبير (٨٨٦١/١٧٣/٩)] عن معمر بن راشد، عن عبدالكريم^(١) الجزري، عن أبي عبيدة، أو زياد بن أبي مريم — شك معمر —، عن عبدالله بن مسعود، ليس فيه ذكر الشاهد. ولفظه: قَالَ: رَأَى ابْنُ مَسْعُودٍ، فِي عُنُقِ امْرَأَتِهِ خَرَزًا قَدْ تَعَلَّقَتْهُ مِنَ الْحُمْرَةِ فَقَطَعَهُ، وَقَالَ: «إِنَّ آلَ عَبْدِ اللَّهِ لَأَغْنِيَاءُ عَنِ الشُّرْكِ».

ورواه إبراهيم بن يزيد النخعي من طريقين:

الطريق الأول: إبراهيم، عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه عبدالله بن مسعود موقوفاً:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٠/١٢) [ط عوامة]، والخلال في السنة (١٣/٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٧٤٣/٢) من طريق وكيع بن الجراح، عن سليمان بن مهران الأعمش به. ولفظه عند ابن أبي شيبة:

(١) وقع في المطبوع لمصنف عبدالرزاق (عبدالعزيز الجزري)، وعلق عليه المحقق: أراه سبق قلم من الناسخ، والصواب: (عبدالكريم). أهـ وتصويبه صواب فقد جاء كذلك في المعجم الكبير.

عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ مَرِيضَةٌ، فَإِذَا فِي عُنُقِهَا خَيْطٌ مُعَلَّقٌ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالَتْ: شَيْءٌ رُقِيَ لِي فِيهِ مِنَ الْحُمَى، فَقَطَعَهُ فَقَالَ: «إِنَّ آلَ إِبْرَاهِيمَ أَغْنِيَاءُ عَنِ الشَّرِّكَ».

ولفظه عند الخلال، وابن بطة: عن أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ عَلَى امْرَأَتِهِ، فَلَمَسَ صَدْرَهَا، فَإِذَا فِي عُنُقِهَا خَيْطٌ قَدْ عَلَّقَتْهُ فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَتْ: شَيْءٌ رُقِيَ لِي فِيهِ مِنَ الْحُمَى، فَزَرَعَهُ، وَقَالَ: «لَقَدْ أَصْبَحَ آلُ عَبْدِ اللَّهِ أَغْنِيَاءَ عَنِ الشَّرِّكَ».

الطريق الثاني: إبراهيم، عن عبدالله بن مسعود موقوفاً. ليس فيه: أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود:

أخرجه القاسم بن سلام في غريب الحديث (٦١/٥) عن محمد بن جعفر الهذلي (غندر)، عن شعبة بن الحجاج، عن الحكم بن عتيبة الكندي. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٥/٥) عن هشيم بن بشير الواسطي، عن المغيرة بن مقسم الضبي.

كلاهما (الحكم، والمغيرة) عن إبراهيم به. رواية القاسم بن سلام نحوه. ولفظ رواية ابن أبي شيبة: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: رَأَى ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَيْئًا قَدْ تَعَلَّقَهُ، فَزَرَعَهُ مِنْهُ نَزْعًا عَنيفًا وَقَالَ: «إِنَّ آلَ ابْنِ مَسْعُودٍ أَغْنِيَاءُ عَنِ الشَّرِّكَ».

ورواه المنهال بن عمرو الأسدي، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: المنهال، عن سيرين أم أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن عبدالله بن مسعود موقوفاً:

أخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة (٣٦٥/١)^(١)، والخلال في السنة (١٤٨٥/١٤/٥)^(٢) عن الإمام أحمد، عن أبي كامل مُظَفَّر بن مُدْرِك الخراساني.

وأخرجه الواحدي في التفسير الوسيط (٥٧٦/٤) من طريق عبدالله بن محمد بن علي بن نفيّل.

كلاهما (مُظَفَّر، وعبدالله) عن زهير بن معاوية، عن عمرو بن قيس المُلّائي، عن المنهال به نحوه بدون قصة في طريق مُظَفَّر، وجاءت القصة في طريق عبدالله.

الوجه الثاني: المنهال، عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن عبدالله بن مسعود موقوفاً:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨٨٦٢/١٧٤/٩) من طريق أبي إسرائيل إسماعيل بن خليفة المُلّائي، عن ميسرة بن حبيب النهدي الكوفي. وأخرجه الطبراني أيضاً في المعجم الكبير (٨٨٦٣/١٧٤/٩) من طريق عاصم بن علي بن عاصم الواسطي، عن عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي.

كلاهما (ميسرة، والمسعودي) عن المنهال به نحوه، وفيه نحو القصة المذكورة.

(١) تصحف اسم (سيرين أم أبي عبيدة) في المطبوعة إلى: (سير بن أم أبي عبيدة).

(٢) تصحف اسم (سيرين أم أبي عبيدة) في المطبوعة إلى: (سيرين أخي أبي عبيدة).

الوجه الثالث: المنهال، عن قيس بن السكن الأسدي، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١١٩/٢)، والحازمي في الاعتبار (ص ٢٣٨) من طريق عثمان بن عمر بن فارس العبدي البصري.

وأخرجه الحاكم في المستدرک (٢١٧/٤) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي الكوفي.

كلاهما (عثمان، وعبيدالله) عن إسرائيل بن يونس، عن ميسرة بن حبيب النهدي الكوفي، عن المنهال به نحوه.

* * *

دراسة إسناد رواية إبراهيم النخعي الموقوفة عند الخلال، والقاسم بن سلام:

إسناد الخلال:

* أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبدالله المروزي، ثم البغدادي: إمام أهل السنة والجماعة. مات سنة ٢٤١هـ، وروى له الجماعة^(١).

(١) التاريخ الكبير (٥ / ٢)، وترتيب ثقات العجلي (١ / ١٩٤)، وتقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٩٢)، والجرح والتعديل (٢ / ٦٨)، وثقات ابن حبان (٨ / ١٨)، وتاريخ بغداد (٤ / ٤١٢)، وطبقات الحنابلة لأبي يعلى (١ / ٤)، وتاريخ دمشق (٥ / ٢٥٢)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٧٢ وما بعدها)، وتهذيب الكمال (١ / ٤٣٧)، وسير أعلام النبلاء (١١ / ١٧٧)، وتاريخ الإسلام (١٨ / ٦١)، والكاشف (٧٨)، والبداية والنهاية (١٤ / ٣٨٠)، وتهذيب التهذيب (١ / ٧٢)، وتقريب التهذيب (٩٧).

* وكيع بن الجراح بن مَليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي:

قال الإمام أحمد: كان وكيع مطبوع الحفظ، كان وكيع حافظاً حافظاً، وكان وكيع أحفظ من عبدالرحمن بن مهدي كثيراً كثيراً.

وقال: كان وكيع بن الجراح إمام المسلمين في وقته.

مات في آخر سنة ١٩٦ هـ، أو أول سنة ١٩٧ هـ، وروى له الجماعة^(١).

* سليمان بن مِهْران الأَسدي الكاهلي، مولاها أبو محمد الكوفي، الأعمش.

ثقة حافظ، لكنه يدلّس.

وقد وصفه بالتدليس: الكرابيسي، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني وغيرهم.

وعده ابن حجر من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين عنده، وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم.

مات سنة ١٤٧ هـ أو ١٤٨ هـ، وروى له الجماعة^(٢).

(١) الطبقات الكبير (٥١٧/٧)، والتاريخ الكبير (١٧٩/٨)، والجرح والتعديل (٣٧/٩)، وثقات ابن حبان (٥٦٢/٧)، وتاريخ بغداد (٤٦٦/١٣)، وتهذيب الكمال (٤٦٢/٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٤٠/٩)، وتذكرة الحفاظ (٣٠٦/١)، وتهذيب التهذيب (١١/١٢٣)، وتقريب التهذيب (٧٤٦٤).

(٢) الطبقات الكبير (٤٦١/٨)، والتاريخ الكبير (٣٧/٤)، والجرح والتعديل (١٤٦/٤)، وثقات ابن حبان (٣٠٢/٤)، وتهذيب الكمال (٧٦/١٢)، والكاشف (٢١٣٢)، وميزان الاعتدال (٢٢٤/٢)، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٩٠/٦)، وتهذيب التهذيب (٢٢٢/٤)، وتقريب التهذيب (٢٦٣٠)، وتعريف أهل التقديس لابن حجر (ص ١١٨).

* إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي

الفقيه:

ثقة إلا أنه يرسل كثيراً.

مات سنة ٩٦هـ ، وروى له الجماعة^(١).

* أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود الهذلي، الكوفي، مشهور بكنيته،

ويقال: اسمه كنيته، ويقال: اسمه عامر.

ثقة، وثقه ابن سعد، وابن معين، وغيرهما.

والراجح أنه لم يسمع من أبيه عبدالله بن مسعود كما نص عليه جمع

من الأئمة منهم: ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، والترمذي، والدارقطني،

وغيرهم.

قال العلائي: قال أبو حاتم والجماعة: لم يسمع من أبيه.

قال شعبة عن عمرو بن مرة: سألت أبا عبيدة بن عبدالله: هل تذكر

من عبدالله شيئاً؟ قال: لا.

مات قبل المائة بعد سنة ٨٠هـ، وروى له الجماعة^(٢).

(١) الطبقات الكبير (٨/ ٣٨٨)، والتاريخ الكبير (١/ ٣٣٣)، وترتيب ثقات العجلي (١/ ٢٠٩)، والجرح والتعديل (٢/ ١٤٤) وثقات ابن حبان (٤/ ٨)، وتهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٥٢١)، والكاشف (٢٢١)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٧٧)، وتقريب التهذيب (٢٧٢).

(٢) سوالات ابن الجنيد لابن معين (ص ٢٦٦)، وسؤالات الدارمي لابن معين (ص ١٤٩)، وسؤالات ابن هانئ للإمام أحمد (٢١٧٠)، والطبقات الكبير (٨/ ٣٢٩)، والتاريخ الكبير (٨/ الكنى/ ٥١)، والجرح والتعديل (٩/ ٤٠٣)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٥٦)، وجامع التحصيل للعلاني (ص ٤٠٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٧٥)، وتقريب التهذيب (٨٢٩٤).

إسناد القاسم بن سلام:

* محمد بن جعفر الهذلي، مولاهم، أبو عبدالله البصري، المعروف
بغندر، صاحب الكرايبس، وكان ربيب شعبة:

ثقة عابد، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة، وثقه ابن معين،
وابن سعد، والعجلي وغيرهم. قال أحمد بن حنبل: سمعت غندراً يقول:
لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب فيها عن أحد غيره شيئاً، قال: وكنت إذا
كتبت عنه عرضته عليه. وقال عبد الله بن المبارك: إذا اختلف الناس في
حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم. وقال الذهبي: أحد الأثبات المتقين،
ولا سيما في شعبة. وقال ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة.

مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومائة، وروى له الجماعة^(١).

* شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، مولاهم، أبو بسطام الواسطي،
ثم البصري:

ثقة، حافظ، متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث.

مات سنة ١٦٠هـ، وروى له الجماعة^(٢).

* الحكم بن عتيبة الكندي، أبو محمد الكوفي.

(١) الطبقات الكبير (٢٩٧/٩)، والتاريخ الكبير (٥٧/١)، وترتيب ثقات العجلي (٢٣٥/٢)، والجرح والتعديل (٢٢١/٧)، وثقات ابن حبان (٥٠/٩)، وتهذيب الكمال (٥/٢٥)، وتهذيب التهذيب (٦٩/٩)، وتقريب التهذيب (٥٨٢٤).

(٢) الطبقات الكبير (٢٨٠/٩)، والتاريخ الكبير (٢٤٤/٤)، وتقدمة الجرح والتعديل (ص ١٢٦)، والجرح والتعديل (٣٦٩/٤)، وتاريخ بغداد (٢٥٥/٩)، وتهذيب الكمال (٤٧٩/١٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٠٢/٧)، وتذكرة الحفاظ (١٩٣/١)، والكاشف (٢٢٧٨)، وتهذيب التهذيب (٢٣٨/٤)، وتقريب التهذيب (٢٨٠٥).

ثقة ثبت، فقيه، إلا أنه ربما دلس. وصفه بالتدليس: النسائي، وابن حبان.

وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية، وهم من احتمال الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة.

مات سنة ١١٤هـ، وقيل قبلها، وقيل بعدها. وروى له الجماعة^(١).

* * *

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد الخلال: حسن، وأما الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبدالله بن مسعود فلا يضر — إن شاء الله — وقد أثبت أحاديثه عن أبيه جمع من الأئمة منهم: ابن المديني، والترمذي، والنسائي، وقد قال يعقوب بن شببة: إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند — يعني في الحديث المتصل — لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر^(٢).

(١) الطبقات الكبير (٣٣١/٦)، والتاريخ الكبير (٣٣٢/٢)، والتاريخ الأوسط (١٥٤/٣)، وترتيب الثقات للعجلي (٣١٢/١)، والجرح والتعديل (١٢٣/٣)، وسؤالات السلمى للدارقطني (٤٦١)، وثقات ابن حبان (١٤٤/٤)، وتهذيب الكمال (١١٤/٧)، والكاشف (١١٨٥)، وسير أعلام النبلاء (٢٠٨/٥ و٧/٧)، وتذكرة الحفاظ (٨٨/١)، وميزان الاعتدال (٤٦٠/١)، وجامع التحصيل (ص ١٠٦ و١٦٧)، وتهذيب التهذيب (٤٣٢/٢)، وتقريب التهذيب (١٤٦١)، وتعريف أهل التقديس (٤٣).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤٠٤/٦)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٢٩٨/١)، وفتح الباري لابن رجب (١٧٤/٧، ٣٤٢)، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر (٣٩٨/١).

إسناد القاسم بن سلام: حسن؛ لأنه من رواية إبراهيم النخعي، عن ابن مسعود، وأما الانقطاع بين إبراهيم النخعي وعبدالله بن مسعود فلا يضر – إن شاء الله – فقد أخرج الترمذي في العلل في آخر الجامع الكبير (٢٥٢/٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/١) من طريق شعبة بن الحجاج، عن سليمان الأعمش قال: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبدالله بن مسعود. فقال إبراهيم: إذا حدثتكَ عن رجل عن عبدالله فهو الذي سميت، وإذا قلت: قال عبدالله فهو عن غير واحد عن عبدالله. أهـ

وأما كونه جاء عن إبراهيم النخعي من طريقين فيظهر أن كلا الطريقين صحيح، فهما أثران موقوفان مختلفان عن ابن مسعود، ولكل واحد منهما مخرج يختلف عن الآخر، وإبراهيم ممن له سعة في الرواية فيحتمل له ذلك، خاصة وأنه عن ابن مسعود، ورجال الطريقين من الأثبات، بل الأعمش، والحكم بن عتيبة من أثبت الناس في إبراهيم^(١).

وأما رواية عبدالرزاق عن معمر بن راشد، عن عبدالكريم الجزري، عن أبي عبيدة، أو زياد بن أبي مريم – شك معمر –، عن عبدالله بن مسعود موقوفاً: فإسنادها حسن كرواية الأعمش، عن إبراهيم، وتقوي رواية إبراهيم، وتتقوى بها، وأما الشك من معمر فالذي يظهر: أنه أبو عبيدة وليس زياد بن أبي مريم بدلالة رواية الأعمش، عن إبراهيم النخعي.

(١) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ط همام (٧١٣/٢).

وقد يستشكل بعض الباحثين لفظ المغيرة بن مقسم، عن إبراهيم النخعي حيث وافق لفظ الأعمش، عن إبراهيم، ولفظ رواية عبدالرزاق، فيجعل الحديثين حديثاً واحداً، ويُعل رواية الحكم بن عُتيبة حيث خالفت في اللفظ، ولكن هذا يصح لو صحت رواية المغيرة بن مقسم، عن إبراهيم فإن له علتين:

الأولى: المغيرة وإن كان ثقة^(١)، إلا أنه مُدلس، وخاصة عن إبراهيم النخعي، قال محمد بن فضيل: كان يدلس وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال: حدثنا إبراهيم^(٢). ولم أقف له على تصريح بالسماع في روايته هذه عند ابن أبي شيبة.

بل نصَّ الإمام أحمد بن حنبل على ضعف روايته عن إبراهيم، قال عبدالله بن أحمد: سَمِعْتُهُ (يعني أباه) وذكر مغيرة بن مقسم الضبي، فقال: كان صاحب سنة ذكياً حافظاً، وعامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي، وعن عُبَيْدة، وعن غيره، وجعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده^(٣).

الثانية: فيه هُشيم بن بشير الواسطي: ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي.

(١) تهذيب الكمال (٣٩٧/٢٨)، وتهذيب التهذيب (٢٦٩/١٠)، وتقريب التهذيب (٦٨٩٩).

(٢) تهذيب الكمال (٣٩٧/٢٨)، وجامع التحصيل (١١٠، ٢٨٤)، وتهذيب التهذيب (٢٦٩/١٠)، وتقريب التهذيب (٦٨٩٩)، وتعريف أهل التقديس لابن حجر (١٠٧).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (٢١٨)، والجرح والتعديل (٢٢٩/٨).

قال الإمام مالك بن أنس: وهل بالعراق أحد يُحسن الحديث إلا ذاك
الواسطي؟! يعني: هُشيمًا.

وقال حماد بن زيد: ما رأيت في المحدثين أنبل من هُشيم.

وقال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، ثبناً، يُدلس كثيراً، فما قال في
حديثه أخبرنا فهو حجة، وما لم يقل فيه أخبرنا فليس بشيء^(١). ولم أقف له
على تصريح بالسماع في روايته هذه عند ابن أبي شيبة.

بيان بقية الطرق:

وأما الاختلاف على الأعمش في اسم شيخ يحيى بن الجزار فالراجح
إن شاء الله هو الوجه الأول: ابن أخي زينب؛ فهو من رواية أبي معاوية
الضرير، عن الأعمش، وأبو معاوية من أوثق الناس في الأعمش^(٢).

وأما الوجه الثاني فقد ذكر المنذري في الترغيب والترهيب (٣٠٩/٤)
أنه جاء في بعض نسخ ابن ماجه مثل الوجه الأول: ابن أخي زينب. فإن
ثبت هذا وكان ذكره على الوجه الثاني خطأ في بعض النسخ فلا إشكال،
وإن لم يثبت وكان الصواب في سنن ابن ماجه هو ما في الوجه الثاني:
ابن أخت زينب: فإنه وهم وخطأ من الراوي عن الأعمش: عبدالله بن بشر

(١) الطبقات الكبير (٣١٥/٩، ٣٢٧)، والتاريخ الكبير (٢٤٢/٨)، ومعرفة الثقات
(ترتيب ثقات العجلي ٣٣٤/٢)، والجرح والتعديل (١١٥/٩)، والمراسيل لابن أبي حاتم
(ص ٢٣١)، وثقات ابن حبان (٥٨٧/٧)، وتهذيب الكمال (٢٧٢/٣٠)، وسير أعلام
النبلاء (٢٨٧/٨)، وتذكرة الحفاظ (٢٤٨/١)، والكاشف (٥٩٧٩)، وجامع التحصيل
(ص ٢٩٤)، وتهذيب التهذيب (٥٩/١١)، وتقريب التهذيب (٧٣٦٢)، وتعريف أهل
التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (ص ١٥٨).

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٣٠/٢).

الرقّي؛ فإنه لم يثبت له سماع من الأعمش كما نص على ذلك أبو حاتم^(١)، فلا يُعارض برواية أبي معاوية الضرير.

وأما الوجه الثالث: عبدالله بن عتبة بن مسعود: فإن الراوي عن الأعمش: محمد بن مسلمة الكوفي كما في المطبوع من المستدرک، ولم أقف لهذا الاسم على ترجمة، وإنما وقفت على: محمد بن سلمة الكوفي بدون ميم في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٧٦/٧) رقم (١٤٩٥) جاء في الترجمة: محمد بن سلمة الكوفي صاحب الأعمش، روى عن الأعمش، روى عنه موسى بن أعين، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: هو شيخ لا أعرفه، وحديثه ليس بمنكر. أهـ، ولعله هذا فهو في هذا الحديث يروي عن الأعمش، ويروي عنه: موسى بن أعين^(٢).

وأما تصحيح الحاكم لهذه الرواية فهو مدفوع برواية أبي معاوية الضرير عن الأعمش، فتقدم رواية أبي معاوية عليها.

وأما مخالفة فضيل بن عمرو الفقيمي لعمر بن مرة حيث رواه عن يحيى بن الجزار، عن عبدالله بن مسعود. بإسقاط شيخه، وزينب: فإنها جاءت من رواية تلميذه: العلاء بن المسيب بن رافع الكوفي: ثقة ربما

(١) ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١١٥)، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل للعراقي (ص ١٧٠).

(٢) ثم رجعت لطبعة دار الميمان للمستدرک (١٠/١٨٩/٨٤٩٥) فوجدته: محمد بن سلمة الكوفي. لكن لم يبينوا في الحاشية هل هذا في النسخ الخطية أم عدلوه بناء على الصواب عندهم، والله أعلم.

وهم^(١)، ولعله يتحمل هذه المخالفة للرواية الصحيحة عن يحيى بن الجزار.

وأما متابعة أم ناجية في الرواية عن زينب امرأة عبدالله بن مسعود التي أخرجها الحاكم فهي رواية باطلة؛ لأن فيها: السريُّ بن إسماعيل الهمداني الكوفي: متروك^(٢).

ورواية الوجه الأول الراجحة: في إسنادهما: ابن أخي زينب: لم أقف فيه على جرح ولا تعديل من الأئمة السابقين، وقال فيه المنذري: مجهول^(٣). وقال ابن حجر: كأنه صحابي ولم أره مُسمى^(٤). ولم أجد من سبق ابن حجر إلى هذا. ومما يدل على نكارة هذه الرواية مخالفتها لرواية الثقات في رفع الحديث، فقد تقدم عنهم وقف الحديث.

وأما الرواية المرفوعة عند ابن وهب في الجامع، فهي رواية باطلة؛ لأنها من رواية: عبدالله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي: متروك، واتهمه غير واحد من الأئمة بالكذب^(٥).

(١) وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي ويعقوب بن سفيان، وابن عمار الموصلي وغيرهم. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال الحاكم: له أوام في الإسناد والتمن. وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم.

التاريخ الكبير (٥١٢/٦)، والجرح والتعديل (٣٦٠/٦)، وتهذيب الكمال (٥٤١/٢٢)، وميزان الاعتدال (١٠٥/٣)، والكاشف (٤٣٤٤)، وتهذيب التهذيب (١٩٢/٨)، وتقريب التهذيب (٥٢٩٣).

(٢) تهذيب الكمال (٢٢٧/١٠)، وميزان الاعتدال (١١٧/٢)، والكشف الحثيث (٣٨٦)، وتهذيب التهذيب (٤٥٩/٣)، وتقريب التهذيب (٢٢٣٤).

(٣) الترغيب والترهيب (٣٠٩/٤).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال (٤٨٦/٣٤)، والكاشف (٦٩٣٢)، وتهذيب التهذيب (٣١٨/١٢)، وتقريب التهذيب (٨٥٧٥).

(٥) تهذيب الكمال (٥٢٦/١٤)، وميزان الاعتدال (٤٢٣/٢)، وتهذيب التهذيب

وأما الاختلاف على المنهال بن عمرو فالراجح إن شاء الله هو الوجه الأول: المنهال، عن سيرين أم أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن عبدالله بن مسعود موقوفاً: فإسناده صحيح إلى المنهال بن عمرو، وهو أقوى من الوجهين الآخرين، ورجاله على النحو الآتي:

أحمد بن حنبل: إمام أهل السنة والجماعة.

أبو كامل مظفر بن مُدرك الخراساني: ثقة متقن، كان لا يُحدث إلا عن ثقة، ونصَّ أحمد أنه من أوثق الناس في زهير بن معاوية^(١).

زهير بن معاوية بن حُديج الجعفي: ثقة ثبت^(٢).

عمرو بن قيس الملائى الكوفي: ثقة متقن عابد^(٣).

وأما الوجه الثاني فجاء من طريقتين، وكلاهما ضعيف، فالأول: فيه:

أبو إسرائيل إسماعيل بن خليفة الملائى الكوفي: سيء الحفظ، ويخالف النقات^(٤).

والطريق الثاني: فيه:

١- عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي: صدوق، اختلط قبل موته بسنتين تقريباً^(١).

(١) تقريب التهذيب (٣٣٤٦)، وتقريب التهذيب (٢١٩/٥).

(٢) تهذيب الكمال (٩٨/٢٨)، وتهذيب التهذيب (١٨٣/١٠)، وتقريب التهذيب (٦٧٦٨).

(٣) تهذيب الكمال (٤٢٠/٩)، وتهذيب التهذيب (٣٥١/٣)، وتقريب التهذيب (٢٠٦٢).

(٤) تهذيب الكمال (٢٠٠/٢٢)، وتهذيب التهذيب (٩٢/٨)، وتقريب التهذيب (٥١٣٥).

(٥) تهذيب الكمال (٧٧/٣)، وتهذيب التهذيب (١٩٣/١)، وتقريب التهذيب (٤٤٤).

٢- عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي: صدوق ربما وهم^(٢).
وقد زاد ضعف رواية الوجه الثاني مع ضعفها: مخالفتها للرواية الصحيحة.

وأما الوجه الثالث: فرجال الحاكم إلى المنهال ثقافت، وقد توبع عبيد الله بن موسى، تابعه عثمان بن عمر كما تقدم في التخريج. ولكن خالف ميسرة بن حبيب النهدي وهو ثقة^(٣) من هو أوثق منه وأثبت: عمرو بن قيس، فكأن ميسرة سلك الجادة، فرواية المنهال، عن قيس بن السكن، عن ابن مسعود رواية مسلوكة معروفة^(٤)، بخلاف رواية عمرو بن قيس فأين له عن المنهال، عن سيرين أم أبي عبيدة، عن ابن مسعود.

وقد أشار الطبراني، والحازمي إلى شذوذ رواية ميسرة عقب إخراجهما الحديث.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ميسرة إلا إسرائيل^(٥).

وقال الحازمي: هذا الحديث يروى موقوفاً ومرفوعاً، والموقوف أحفظ، كذلك يرويه الأعلام^(١).

(١) تهذيب الكمال (١٧/ ٢١٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ٥٧٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢١٠)، وتقريب التهذيب (٤٤٤/ ٣٩٤)، والشذا الفياح للأبناسي (٢/ ٧٥٧)، والكواكب النيرات لابن الكيال (ص ٢٨٢).

(٢) الكامل لابن عدي (٥/ ٢٣٤)، وتهذيب الكمال (٣/ ٥٠٨)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٩)، وتقريب التهذيب (٣٠٨٤).

(٣) تهذيب الكمال (٢٩/ ١٩٢)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٨٦)، وتقريب التهذيب (٧٠٨٦).

(٤) ينظر مثلاً في كثرة هذه الرواية: مسند الشافعي (٥٢٥)، ومصنف عبدالرزاق (٤٣٦)، (٥٣٦)، والمعجم الكبير للطبراني (٩٠٨٠)، (٩٢٣١)، وشرح معاني الآثار (٧٨/١)، والشريعة للأجري (٦١٠) وغيرها كثير.

(٥) المعجم الأوسط (٢/ ١٩).

وأما تصحيح الحاكم للحديث عَقِبَ إخراجَه فهو مُتَعَقِبٌ بنقد الطبراني والحازمي لهذه الرواية، وبمخالفة هذه الرواية لرواية الأوثق. وكذا تصحيح الشيخ المعلمي^(٢)، والشيخ الألباني^(٣)، فلعلهما لم يطلعا على رواية عمرو بن قيس، عن المنهال.

ورواية الوجه الصحيح: فيه: سيرين أم أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود: لم أَقْفَ فيها على جرح ولا تعديل^(٤).

* * *

-
- (١) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص ٢٣٨).
- (٢) آثار الشيخ العلامة المعلمي (٣/٩٥٨).
- (٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/١١٦١/٢٩٧٢).
- (٤) جاء ذكرها في: المسند للشاشي (١/٣٢٩)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص ١٩٧)، وإكمال الإكمال لابن نقطة (٢/٣٦٠).

الحديث الرابع

مرسل عبدالرحمن بن أبي ليلى

عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَقَّ التَّمَائِمَ وَعَقَدَ الرُّقَى فَهُوَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنَ الشَّرِّكَ».

تخريج الحديث: رواه شريك بن عبدالله النخعي، عن هلال بن أبي حميد الوزان، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، واختلف عليه على وجهين: **الوجه الأول:** شريك، عن هلال بن أبي حميد الوزان، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن النبي ﷺ مرسلًا: أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٦/٥).

وأخرجه البغوي في الجعديات (٨٨٠/٢) عن علي بن الجعد. وأخرجه خلال في السنة (١٢٦/٤) من طريق حجاج بن محمد المصيصي الأعور.

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وابن الجعد، وحجاج) عن شريك به. وهذا لفظ ابن أبي شيبة، والباقي مثله.

الوجه الثاني: شريك، عن هلال بن أبي حميد الوزان، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عبدالله بن عكيم، عن النبي ﷺ مرسلًا: أخرج أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٧٤٣/٣) عن أبي بكر عبدالله بن يحيى الطلحي، عن الحسين^(١) بن جعفر القنات، عن منجاب بن

(١) تصحف في المطبوع إلى: (الحسن).

الحارث التميمي الكوفي، عن شريك به، ولفظه: «مَنْ عَلَّقَ التَّمَامَ أَوْ تَعَلَّقَ شَيْئًا مِنَ الرَّقَى فَهُوَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ شَرِكٍ».

* * *

دراسة إسناد ابن أبي شيبه:

* شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي القاضي.

وثقه ابن سعد، وابن معين، والحري، والعجلي. وزاد ابن سعد: كان يغلط كثيرًا.

وقال أبو داود: ثقة يخطئ على الأعمش. وقال ابن معين مرة: ثقة إلا أنه لا يتقن، ويغلط. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال صالح جزرة: صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقال معاوية بن صالح: سألت أحمد عنه، فقال: كان عاقلًا صدوقًا، محدثًا عندي، وكان شديدًا على أهل الريب والبدع، قديم السماع في أبي إسحاق، قبل زهير، وقبل إسرائيل. فقلت له: إسرائيل أثبت منه؟ قال: نعم. قلت: يحتج به؟ قال: لا تسألني عن رأيي في هذا. قلت: إسرائيل يحتج به؟ قال: إي لعمرى، يحتج بحديثه. وقال الإمام أحمد: كان يحدث الحديث بالتوهم. وترك حديثه يحيى بن سعيد القطان، ولما قيل له: زعموا أن شريكًا إنما خلط بأخرة. قال: ما زال مُخَلِّطًا. وقال علي بن المديني: شريك أعلم من إسرائيل، وإسرائيل أقل خطأ منه. وقال النسائي - مرة - والدارقطني: ليس بالقوي. وقال البخاري: كثير

الغلط والوهم. وقال الترمذي: كثير الغلط. وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً. وقال الجوزجاني: سيء الحفظ، مضطرب الحديث، مائل. وقال يعقوب بن شيبة: صدوق، ثقة، سيء الحفظ جداً. وقال أيضاً: كُتِبَ شريك النخعي صحاح، وحفظه فيه اضطراب. ونص على صحة كتبه أيضاً ابن عمار الموصلي. وقال ابن عدي: الغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النُّكْرَة؛ إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد شيئاً مما يستحق شريك أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف. وقال ابن رجب: كان كثير الوهم، ولا سيما بعد أن ولي القضاء، وفيه تية وكِبْرٌ واحتقار للأئمة والصالحين، وقد خرَّج حديثه مسلمٌ مقروناً بغيره. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع.

وقد نسبه الدارقطني، وعبد الحق الأشيلي، وابن القطان، إلى التدليس، وكان شريك يتبرأ منه. وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وهم: مَنْ احتمل الأئمة تدليسه؛ لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما رَوَاهُ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة. وقال العلائي، وأبو زرعة العراقي: ليس تدليسه بالكثير.

والذي يظهر - والله أعلم - أن حديثه من رواية قدماء أصحابه عنه قبل توليه القضاء صحيح كما ذكره غير واحد، منهم: الإمام أحمد، والعجلي، وصالح جزرة.

قال ابن رجب: وفرق آخرون بين ما حدّث به في آخر عمره بعد ولايته القضاء، فضعفوه، لاشتغاله بالقضاء عن حفظ الحديث، وبين ما حدّث به قبل ذلك فصحوه.

قال أحمد في رواية الأثرم، وذكر سماع أبي نعيم من شريك فقال: سماع قديم. وجعل أحمد يصححه ١هـ. ومثّل هؤلاء من سمع منه من كتبه.

قال الإمام أحمد: إسحاق - يعني - الأزرق، وعباد بن العوام، ويزيد - أي: ابن هارون -، كتبوا عن شريك بواسطة من كتبه...، سماع هؤلاء أصح عنه.

وقد سبق تصحيح يعقوب بن شيبة، وابن عمار، لكتب شريك.

وشريك من أثبت الناس في أبي إسحاق السبيعي كما ذكره أحمد.

وما سوى ذلك فيجتنب لكثرة غلطه، واضطراب حفظه، لا سيما مروياته عن الأعمش كما ذكره أبو داود. وكذا إن خالف غيره ممن هو أوثق منه. قال ابن معين: إذا خالف، فغيره أحب إلينا منه. ونحوه قال أحمد.

مات سنة ١٧٧هـ، وروى له الجماعة ما عدا البخاري فذكر له

تعليقاً^(١).

(١) الطبقات الكبير (٣٧٨/٦)، وتاريخ ابن معين، رواية الدوري (١٧٩٦ و٣١٦٩-٣١٧٠)، ومن كلام أبي زكريا في الرجال (ص ٣٦)، والعلل لأحمد، رواية عبد الله (٣٤٨)، والمروزي (٢٤)، والتاريخ الكبير (٢٣٧/٤)، وأحوال الرجال (١٣٤)، وترتيب ثقات العجلي (٤٥٣/١)، وسؤالات أبي داود (٤٣٩)، وجامع الترمذي (٤٦)، وترتيب علل

* هلال بن أبي حميد، أو بن حميد، أو بن مقلّاص، أو بن عبدالله،
الجهني، مولا هم، أبو الجهم، ويقال غير ذلك في اسم أبيه، وفي كنيته،
الصيرفي، الوزان، الكوفي.

ثقة. روى له الجماعة إلا ابن ماجه^(١).

* عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عيسى المدني، ثم
الكوفي:

ثقة. وثقه ابن معين، والعجلي وغيرهما.

مات سنة ٨٣هـ، وروى له الجماعة^(٢).

* * *

الترمذي الكبير (٢٢١/١)، والضعفاء للعقيلي (١٩٣/٢)، وسؤالات الأجرى (٩١)، والجرح
والتعديل (٣٦٥/٤)، والثقات لابن حبان (٤٤٤/٦)، والكامل لابن عدي (٦/٤)، والسنن
للدارقطني (٣٤٥/١)، والثقات لابن شاهين (٥٥٢)، وتاريخ بغداد (٢٧٩/٩)، وبيان الوهم
والإيهام (٢٩٥/٣)، وتهذيب الكمال (٤٦٢/١٢)، ومن تكلم فيه وهو موثق (١٦٠)،
وسير أعلام النبلاء (٢٠٠/٨)، والكاشف (٢٢٧٦)، وجامع التحصيل (ص ١٠٧)، وإكمال
تهذيب الكمال (٢٤٥/٦)، وشرح علل الترمذي (١١٧/١ و ٥٨٩/٢)، وكتاب المدلسين لابن
العراقي (٢٨)، والتبيين لأسماء المدلسين (ص ٣٣)، وتهذيب التهذيب (٣٣٣/٤)،
وتقريب التهذيب (٢٨٠٢)، وتعريف أهل التقديس (٥٦)، وبحر الدم (٤٣٧).

(١) التاريخ الكبير (٢٠٧/٨)، والجرح والتعديل (٧٥/٩)، وثقات ابن حبان
(٥٠٦/٥)، (٥٧٢/٧)، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (١٥٤٣)، وتهذيب الكمال
(٣٢٨/٣٠)، والكاشف (٥٩٩٤)، وتهذيب التهذيب (٧٧/١١)، وتقريب التهذيب
(٧٣٨٣).

(٢) الطبقات الكبير (٢٢٩ /٨)، والتاريخ الكبير (٣٦٨ /٥)، وترتيب ثقات العجلي (٢/
٨٦)، والجرح والتعديل (٣٠١ /٥)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٢٥)، وثقات ابن
حبان (١٠٠ /٥)، وتهذيب الكمال (٣٧٢ /١٧)، والكاشف (٣٣٠٠)، وسير أعلام
النبلاء (٢٦٢ /٤)، وجامع التحصيل للعلاني (ص ٢٢٦)، وتهذيب التهذيب (٢/
٢٦٠)، وتقريب التهذيب (٤٠١٩).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لأن فيه:

١- شريك بن عبدالله النخعي: صدوق يخطئ كثيراً، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وهو هنا ليس من رواية قداماء أصحابه.

٢- مرسل.

وأما رواية الوجه الثاني عن شريك فإنهم كالاتي:

منجّاب بن الحارث بن عبدالرحمن التميمي الكوفي: ثقة^(١).

الحسين بن جعفر بن محمد بن حبيب القتّات الكوفي: صدوق^(٢).

عبدالله بن يحيى بن معاوية، أبو بكر الطلحي الكوفي: ثقة^(٣).

فالاختلاف فيه بزيادة عبدالله بن عكيم في الوجه الثاني: الذي يظهر أن الخطأ من شريك بن عبدالله النخعي فقد تقدم في ترجمته أنه كثير الخطأ والغلط والوهم.

(١) ثقات ابن حبان (٢٠٦/٩)، وتهذيب الكمال (٤٩٠/٢٨)، والكاشف (٥٦٢٦)، وتهذيب التهذيب (٢٩٧/١٠)، وتقريب التهذيب (٦٩٣٠).

(٢) ثقات ابن حبان (١٩٢/٨)، والمؤتلف والمختلف (١٩٢٥/٤)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (٨٦)، وتاريخ الإسلام (١٣٦/٢٢).

(٣) أكثر أبو نعيم الأصبهاني من الرواية عنه في كتبه، وروى عنه الدارقطني والحاكم. قال ابن القطان الفاسي: لا أعرف حاله. لكن قال الذهبي: وثقه الحافظ محمد بن أحمد بن حماد [أبو الحسن الكوفي ت ٣٨٤].

ينظر: بيان الوهم والإيهام (٢٧٥/٣)، وتاريخ الإسلام (٢١٠/٢٦)، وذيل ميزان الاعتدال (٥٠٢).

المبحث الثاني

الأحاديث الموقوفة الواردة في وصف التمايم بالشرك:

الحديث الأول: حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه:
عن عَزْرَةَ بن عبد الرحمن الخزاعي قَالَ: دَخَلَ حُذَيْفَةُ عَلَى مَرِيضٍ فَرَأَى
فِي عَضُدِهِ سَيْرًا فَقَطَعَهُ أَوْ انْتَزَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا
وَهُمْ مُشْرِكُونَ [يوسف: ١٠٦].

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٢٠٨/٧) عن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن إشكاب، عن يونس بن محمد، عن حماد بن سلمة، عن عاصم بن سليمان الأحول^(١)، عن عزرة^(٢) به.

* * *

دراسة إسناد الحديث:

* محمد بن الحسين بن إبراهيم العامري، أبو جعفر بن إشكاب،
البغدادي.

ثقة. مات سنة ٢٦١هـ، وروى له البخاري، وأبو داود، والنسائي^(٣).

* يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب.

(١) وَهَمَ ابن كثير رحمه الله في تفسيره (٤١٨/٤) فسماه: عاصم بن أبي النجود.

(٢) تصحف عند ابن كثير رحمه الله في تفسيره (٤١٨/٤) إلى: عروة.

(٣) الجرح والتعديل (٢٢٩/٧)، وثقات ابن حبان (١٢٤/٩)، وتهذيب الكمال (٧٩/٢٥)، وتاريخ بغداد (٢٢٣/٢)، والكاشف (٤٨٠٠)، وتهذيب التهذيب (١٢١/٩)، وتقريب التهذيب (٥٨٥٨).

ثقة ثبت. مات سنة ٢٠٧هـ، وروى له الجماعة^(١).

* حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، مولى بني تميم، ويقال: مولى قریش.

وثقه جمع من الأئمة منهم: ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، والفسوي، والنسائي، والساجي، وغيرهم.

وقد تكلم بعض الأئمة في بعض رواياته عن شيوخ معينين ومن ذلك:

قال يحيى بن سعيد القطان: حماد بن سلمة، عن زياد الأعم وقيس بن سعد ليس بذلك. وقال أحمد في روايته عن قيس بن سعد: ضاع كتابه عنه، فكان يحدث من حفظه فيخطئ. ولكن أوهامه في بعض رواياته عن شيوخ معينين قليلة بالنسبة لما روى، قال الذهبي: كان بحراً من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق حجة إن شاء الله، وليس هو في الإتيان كحماد بن زيد.

والخلاصة أنه: ثقة، وقد يخطئ في بعض رواياته عن شيوخ معينين.

قال ابن رجب: (وهو ثقة ثقة، من أصلب الناس في السنة، ولذلك قال ابن معين: «من ذكره بسوء فاتهمه على الإسلام». وأثنى عليه الأئمة ثناءً عظيماً. وفصل القول في رواياته أنه من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين

(١) الطبقات الكبير (٣٣٩/٩)، والتاريخ الكبير (٤١٠/٨)، والجرح والتعديل (٢٤٦/٩)، وثقات ابن حبان (٢٨٩/٩)، وتهذيب الكمال (٥٤٠/٣٢)، وتاريخ بغداد (٣٥٠/١٤)، والكاشف (٦٤٧٦)، وتهذيب التهذيب (٤٤٧/١١)، وتقريب التهذيب (٧٩٧١).

لزمهم كتابتِ البناني وعلي بن زيد، ويضطرب في بعضهم الذين لم يُكثر ملازمتهم كقتادة وأيوب وغيرهما).

وقال: «وقال مسلم في كتاب التمييز: اجتماع أهل الحديث من علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة. وحماد يُعدُّ عندهم إذا حدّث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة، وأيوب، وداود بن أبي هند، والجُريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد، وعبدالوارث، ويزيد بن زريع. انتهى. ومع هذا فقد خرّج مسلم في صحيحه لحماد بن سلمة عن أيوب، وقتادة، وداود بن أبي هند، والجُريري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولم يخرّج حديثه عن عمرو بن دينار، ولكن إنما خرّج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات، ووافقوه عليه، لم يخرّج له عن أحد منهم شيئاً تفرّد به. والله أعلم».

مات سنة ١٦٧هـ، واستشهد به البخاري، واحتج به الباقر^(١).

* عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبدالرحمن البصري.

(١) الطبقات الكبير (٢٨٢/٩)، والتاريخ الكبير (٢٢/٣)، ومعرفة الثقات (ترتيب ثقات العجلي ٣١٩/١)، والمعرفة والتاريخ (١٩٣/٢)، والجرح والتعديل (١٤٠/٣)، وثقات ابن حبان (٢١٦/٦)، والكامل (٢٥٣/٢)، وتهذيب الكمال (٢٥٣/٧)، وسير أعلام النبلاء (٤٤٤/٧)، وميزان الاعتدال (٥٩٠/١)، وشرح علل الترمذي (١٢٨/١)، (٦٢٢/٢-٦٢٣)، وتهذيب التهذيب (١١/٣)، وتقريب التهذيب (١٥٠٧).

ثقة، لم يتكلم فيه إلا القطان فكأنه بسبب دخوله في الولاية.

مات بعد سنة أربعين ومائة، وروى له الجماعة^(١).

* عزرة بن عبدالرحمن بن زرارة الخزاعي، الكوفي.

ثقة. روى له الجماعة إلا البخاري، وابن ماجه^(٢).

* * *

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده رجاله ثقات، لكنه منقطع؛ لأن عزرة بن عبدالرحمن لم يدرك حذيفة بن اليمان، فقد توفي حذيفة سنة ٣٦هـ^(٣)، ولم أقف على سنة وفاة عزرة، فضلاً عن سنة ولادته، ولكن ذكر العلاني بأن عزرة لم يدرك عائشة رضي الله عنها^(٤)، وعائشة توفيت سنة ٥٧هـ^(٥)، فهذا يدل على عدم إدراك عزرة لحذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

ومما قد يستفاد منه أيضاً هنا أن ابن المديني نصَّ بأن عزرة لم يسمع

(١) التاريخ الكبير (٤٨٥/٦)، والجرح والتعديل (٣٤٣/٦)، وثقات ابن حبان (٢٣٧/٥)، وتهذيب الكمال (٤٨٥/١٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٦)، والكاشف (٢٥٠١)، وتهذيب التهذيب (٤٢/٥)، وتقريب التهذيب (٣٠٧٧)، ونزهة الألباب في الألقاب (٦٣/١).

(٢) التاريخ الكبير (٦٥/٧)، والجرح والتعديل (٢١/٧)، وثقات ابن حبان (٣٠٠/٧)، وتهذيب الكمال (٥١/٢٠)، والكاشف (٣٧٨٩)، وتهذيب التهذيب (١٩٢/٧)، وتقريب التهذيب (٤٦٠٨).

(٣) تقريب التهذيب (١١٦٥).

(٤) جامع التحصيل للعلاني (ص ٢٣٧)، وتحفة التحصيل للعراقي (ص ٢٢٧).

(٥) تقريب التهذيب (٨٧٣٢).

من البراء بن عازب^(١)، والبراء توفي سنة ٧٢هـ، وهو نزيل الكوفة بلد
عزرة. ولكن عدم السماع لا يدل على عدم الإدراك.

وهذا الضعف بسبب الانقطاع لعله يتقوى بحديث عقبة بن عامر
المتقدم، فليس في هذا الحديث حكم مستقل، بل يشهد لحديث عقبة بن
عامر، والموقوف هنا له حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي.

وأصل القصة أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٥/٥) عن أبي
معاوية محمد بن خازم الضرير.

وأخرجها الخلال في السنة (١٣/٥)، ابن بطة في الإبانة الكبرى
(٧٤٣/٢) من طريق وكيع بن الجراح.

وأخرجها الخلال في السنة (٦٤/٥)، ابن بطة في الإبانة الكبرى
(٧٤٤/٢) من طريق سفيان بن عيينة.

ثلاثتهم (أبو معاوية، ووكيع، وسفيان) عن الأعمش، عن أبي ظبيان
حصين بن جندب بن الحارث الجنبي الكوفي، عن حذيفة قال: دَخَلَ عَلَيَّ
رَجُلٌ يَعُودُهُ، فَوَجَدَ فِي عَضُدِهِ خَيْطًا، قَالَ: فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالَ: خَيْطٌ
رُقِيَ لِي فِيهِ، فَقَطَعَهُ ثُمَّ قَالَ: «لَوْ مِتَّ مَا صَلَّيْتُ عَلَيْكَ». وهذا إسناد
صحيح.

وأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٥/٥) من طريق آخر، عن
علي بن مُسَهَّرٍ، عن يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي، عن زيد بن وهب

(١) الجرح والتعديل (٢١/٧).

الجهني الكوفي قال: انطلقَ حذيفةُ إلى رجلٍ من النَّحَعِ يَعُودُهُ، فانطلقَ وأنطلقتُ معه، فدخَلَ عَلَيْهِ ودخلتُ معه، فلمَسَ عَضُدَهُ فرأى فيه خَيْطًا فأخذه فقطعهُ، ثمَّ قال: «لَوْ مِتَّ وَهَذَا فِي عَضُدِكَ مَا صَلَّيْتُ عَلَيْكَ».

وهذا الإسناد فيه: يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي: ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعيًا^(١). لكن يتقوى بالطريق السابق.

* * *

(١) التاريخ الكبير (٣٣٤/٨)، والجرح والتعديل (٢٦٥/٩)، والكامل لابن عدي (٢٧٥/٧)، وكتاب المجروحين (٤٥٠/٢)، وتهذيب الكمال (١٣٥/٣٢)، والكاشف (٦٣٠٥)، وتهذيب التهذيب (٣٢٩/١١)، وتقريب التهذيب (٧٧٦٨).

الحديث الثاني

حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه

عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: «مَوْضِعُ التَّمِيمَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالطُّفْلِ شِرْكٌ».

تخريج الحديث: أخرجه عبدالله بن وهب في الجامع (٧٥١/٢) عن إبراهيم بن نسيط، والليث بن سعد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٢/١٢) [ط عوامة] عن شَبَابَةَ بن سَوَّار المدائني، عن الليث بن سعد.

كلاهما (إبراهيم، والليث) عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير مرثد بن عبدالله اليزني، عن عقبة بن عامر وهذا لفظ ابن أبي شيبة. ولفظ ابن وهب: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ، يَقُولُ فِي التَّمَائِمِ: «إِنَّهَا أَيْنَمَا وُضِعَتْ مِنَ الْإِنْسَانِ فَإِنَّ مَوْضِعَهَا شِرْكٌ».

* * *

دراسة إسناد ابن أبي شيبة:

* شَبَابَةُ بن سَوَّار الفزاري، مولاهم، أبو عمرو المدائني.

ثقة حافظ، رُمي بالإرجاء.

مات سنة ٢٠٤هـ، أو ٢٠٥هـ، أو ٢٠٦هـ وروى له الجماعة^(١).

(١) التاريخ الكبير (٢٧٠/٤)، وترتيب ثقات العجلي (٤٤٧/١)، والجرح والتعديل (٢٢٩/٧)، وثقات ابن حبان (٣١٢/٨)، وتهذيب الكمال (٣٤٣/١٢)، والكاشف (٢٢٢٩)، وتهذيب التهذيب (٣٠٠/٤)، وتقريب التهذيب (٢٧٤٨).

* الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري.

ثقة ثبت، فقيه إمام مشهور. مات سنة ١٧٥هـ، وروى له الجماعة^(١).

* يزيد بن أبي حبيب، واسمه سويد، الأزدي، أبو رجاء المصري.

ثقة فقيه، وكان يرسل. قال الليث بن سعد: يزيد بن أبي حبيب سيدنا وعالمنا.

مات سنة ١٢٨هـ وروى له الجماعة^(٢).

* مرثد بن عبدالله اليزني، أبو الخير المصري.

ثقة فقيه. مات سنة ٩٠هـ، وروى له الجماعة^(٣).

* * *

(١) الطبقات الكبير (٥٢٤/٩)، والتاريخ الكبير (٢٤٦/٧)، وترتيب ثقات العجلي (٢٣٠/٢)، والجرح والتعديل (١٧٩/٧)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٨٠)، وثقات ابن حبان (٣٦٠/٧)، وتاريخ بغداد (٣/١٣)، وتهذيب الكمال (٢٥٥/٢٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣٦/٨)، والكاشف (٤٦٩١)، وميزان الاعتدال (٤٢٣/٣)، وجامع التحصيل (ص ٢٦٠)، وتهذيب التهذيب (٤٥٩/٨)، وتقريب التهذيب (٥٧٢٠).

(٢) الطبقات الكبير (٥٢٠/٩)، والتاريخ الكبير (٣٣٦/٨)، والجرح والتعديل (٢٦٧/٩)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٣٩)، وثقات ابن حبان (٥٤٦/٥)، وتهذيب الكمال (١٠٢/٣٢)، وتذكرة الحفاظ (١٢٩/١)، وسير أعلام النبلاء (٣١/٦)، والكاشف (٦٢٨٩)، وجامع التحصيل للعلائي (ص ٣٠٠)، وتهذيب التهذيب (٣١٨/١١)، وتقريب التهذيب (٧٧٥١).

(٣) التاريخ الكبير (٤١٦/٧)، والجرح والتعديل (٢٩٩/٨)، وثقات ابن حبان (٤٣٩/٥)، وتهذيب الكمال (٣٥٧/٢٧)، والكاشف (٥٣٤٩)، وتهذيب التهذيب (٨٢/١٠)، وتقريب التهذيب (٦٥٩١).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. وقد نص البخاري على سماع مرثد بن عبدالله البيزني من عقبة بن عامر^(١).

وصححه الشيخ المعلمي^(٢).

والموقوف هنا له حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي.

* * *

(١) التاريخ الكبير (٤١٦/٧).

(٢) آثار الشيخ العلامة المعلمي (٩٦٢/٣).

الحديث الثالث

حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه

كان أبو الحسن يعني علي بن أبي طالب يقول: «إِنَّ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ التَّمَائِمِ وَالرَّقَى شِرْكٌ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَاجْتَنِبُواهَا».

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر الخلال في السنة (١٤/٥) عن الإمام أحمد بن حنبل.
وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (١٠٣٢/٧٤٤/٢) من طريق محمد بن إسماعيل.

كلاهما (الإمام أحمد، ومحمد) عن وكيع بن الجراح، عن عثمان الشَّحَّام، عن الحسن البصري، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ولفظهما سواء.

* * *

دراسة إسناد الحديث:

* أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله المروزي، ثم البغدادي:

إمام أهل السنة والجماعة. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

* وكيع بن الجراح بن مَليح الرُّوَاسي، أبو سفيان الكوفي:

قال الإمام أحمد: كان وكيع مطبوع الحفظ، كان وكيع حافظاً حافظاً، وكان وكيع أحفظ من عبدالرحمن بن مهدي كثيراً كثيراً. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

* عثمان الشَّحَّام^(١) العدوي، أبو سلمة البصري، يقال اسم أبيه: عبدالله، وقيل: ميمون.

وثقه وكيع بن الجراح، وابن معين، وأبو زرعة. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال يحيى بن سعيد القطان: تعرف وتكرر، ولم يكن عندي بذلك. وقال أحمد: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ما أرى بحديثه بأساً. وقال الآجري عن أبي داود: ثقة، أو قال: ليس به بأس. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال مرة: ليس به بأس. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وقال الدارقطني: بصري يعتبر به. وقال ابن عدي: ليس له كثير حديث وما أرى به بأساً في رواياته. وقال الذهبي: وثقه جماعة. وقال ابن حجر: لا بأس به. وهو الراجح — إن شاء الله تعالى —، ويتنبه لأفراده.

روى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي^(٢).

* الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، أبو سعيد الأنصاري مولا هم.

(١) هذه نسبة إلى بيع الشحم. الأنساب للسمعاني (٦٦/٨).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٩٤٢/٣)، والجرح والتعديل (١٧٣/٦)، وثقات ابن حبان (١٩٧/٧)، والكامل لابن عدي (١٧٢/٥)، وتهذيب الكمال (٥١١/١٩)، وميزان الاعتدال (٦٠/٣)، والكاشف (٣٧٥٢)، ومن تكلم فيه وهو موثق (٢٤١)، وديوان الضعفاء (٢٧٩٢)، وتهذيب التهذيب (١٦٠/٧)، وتقريب التهذيب (٤٥٦٣).

ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس.

مات سنة ١١٠هـ، وروى له الجماعة^(١).

* * *

الحكم على إسناد الحديث:

رجاله ثقات ما عدا عثمان الشَّحَّام فإنه: لا بأس به، وقد جاء في

رواية ابن بطة تصريح عثمان بالسماع من الحسن.

ولكن في إسناده انقطاع، فإن الحسن البصري لم يسمع من علي بن

أبي طالب، وقد نص أبو زرعة، والترمذي على عدم سماع الحسن

البصري من علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(٢).

والموقوف هنا له حكم الرفع لو ثبت؛ لأن مثله لا يقال بالرأي.

* * *

(١) الطبقات الكبير (١٥٧/٩)، والتاريخ الكبير (٢٨٩/٢)، والجرح والتعديل (٤٠/٣)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ٤٦)، وتهذيب الكمال (٩٥/٦)، وسير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤)، وتذكرة الحفاظ (٧١/١)، وميزان الاعتدال (٥٢٧/١)، وجامع التحصيل (ص ١٦٢)، وتهذيب التهذيب (٢٦٣/٢)، وتقريب التهذيب (١٢٣٧).

(٢) جامع التحصيل (ص ١٦٢)، وتحفة التحصيل للعراقي (ص ٦٧).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وآله وصحبه أجمعين:

فإن من فضل الله عليّ أن يسر لي إتمام هذا البحث الذي بذلت فيه قصارى جهدي، وقد استطاعتي، وفي الختام أجمل أبرز النتائج التي توصلت إليها في النقاط التالية:

١- التمايم: هي العوذ التي تعلق على الإنسان وغيره لدفع الآفات عنه من أي شيء كان.

٢- ثبت عن النبي ﷺ وصف التمايم بالشرك في حديث عقبة بن عامر، وهذا فيه الرد على من جعل تعليق التمايم من الأمور غير الشركية، قال الشيخ سليمان بن عبدالله: فعلى هذا، يكون تقليد الإبل وغيرها الأوتار وما في معناها لهذا المعنى حراماً، بل شركاً، لأنه من تعليق التمايم المحرمة، ومن تعلق تميمة فقد أشرك ولم يصب من قال: إنه مكروه كراهة تنزيه^(١).

٣- لم يثبت حديث رجل من صُدًا في وصف التمايم بالشرك، لكنه يتقوى بحديث عقبة بن عامر المتقدم، فلم يشتمل على حكم مستقل، بل فيه معنى حديث عقبة بن عامر.

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص ١٣٠).

١٠- لم يثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال:
«إِنَّ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ التَّمَائِمِ وَالرُّقَى شِرْكٌ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،
فَاجْتَنِبُوهَا».

١١- من خلال تعاملي مع جملة من أحاديث العلل في هذا البحث
وغيره ظهر أهمية العناية بعلم العلل لطالب السنة النبوية،
وضرورة الدربة عليه وأخذه من أهله، إذ به تكون الأحكام
على الأحاديث دقيقة، فكم من حديث ظاهر إسناده غاية في
الصحة، إلا أن فيه علة لا تظهر إلا بالتوسع في تخريجه،
والنظر في كلام أئمة هذا الشأن.

وفي الختام أوصي بعد تقوى الله تعالى بالعناية بالسنة النبوية،
وخدمتها، والاهتمام بالأحاديث النبوية، وخاصة ما ينفع الناس في وقتهم،
والتركيز على مسائل التوحيد وضده الشرك، وأن يهتم طالب العلم بآثار
الصحابة التي غفل عنها بعض طلبة العلم.

هذا وأسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل هذا العمل
خالصًا صوابًا، وأن ينفعني بما فيه، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يقيني شر
نفسي، وشر الشيطان وشركه، إنه سميع قريب. وآخر دعوانا أن الحمد
لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

* القرآن الكريم *

١. الإبانة الكبرى، لابن بطة: عبيدالله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكبري (٣٨٧هـ-)، بتحقيق: مجموعة من المحققين. نشر: دار الراجة للنشر والتوزيع، الرياض. عدة طبعات متفرقة، ما بين عام ١٤١٥هـ إلى عام ١٤٢٦هـ.
٢. آثار الشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، لعبدالرحمن المعلمي (١٣٨٦هـ-)، اعتنى به: مجموعة من الباحثين. نشر: دار عالم الفوائد، مكة. ط١، ١٤٣٤هـ.
٣. الآثار، لأبي يوسف: يعقوب بن إبراهيم (١٨٢هـ-)، تصحيح: أبو الوفاء الأفغاني. تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت.
٤. أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)، لقاضي المارستان: محمد بن عبدالباقي، بتحقيق: الشريف حاتم العوني. نشر: دار عالم الفوائد، مكة. ط١، ١٤٢٢هـ.
٥. أحوال الرجال، للجوزجاني: إبراهيم بن يعقوب (٢٥٩هـ-)، بتحقيق: عبد العليم البستوي. نشر: دار الطحاوي بالرياض. ط١، ١٤١١هـ.
٦. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، للحازمي: محمد بن موسى (٥٨٤هـ-)، بتحقيق: عبدالمعطي قلعجي. نشر: جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان. ط٢، ١٤١٠هـ.
٧. إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن القيم: محمد بن أبي بكر (٧٥١هـ-)، بتحقيق: محمد عزيز شمس. نشر: دار عالم الفوائد،

- مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. ط ١، ١٤٣٢هـ.
٨. الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، لسبط ابن العجمي: إبراهيم بن محمد (٨٤١هـ)، بتحقيق: علاء الدين علي رضا. نشر: دار الحديث، القاهرة. ط ١، ١٤٠٨هـ.
٩. إكمال الإكمال، لابن نقطة: محمد بن عبدالغني (٦٢٩هـ)، بتحقيق: عبدالقيوم بن عبدرب النبي. نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٠. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج (٧٦٢هـ)، بتحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم. نشر: الفاروق الحديثة، القاهرة. ط ١، ١٤٢٢هـ.
١١. الإكمال في ذكر من له رواية مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال، للحسيني: محمد بن علي ابن حسن (٧٦٥هـ)، بتحقيق: عبدالمعطي قلجعي. نشر: جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان. ط ١، ١٤٠٩هـ.
١٢. الأنساب، للسمعاني: عبدالكريم بن محمد (٥٦٢هـ)، بتحقيق: عبدالرحمن المعلمي. نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند. تصوير: الفاروق الحديثة.
١٣. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن عبدالهادي: يوسف بن حسن (٧٤٤هـ)، بتحقيق: وصي الله عباس، نشر: دار الراجية، الرياض. ط ١، ١٤٠٩هـ.
١٤. البداية والنهاية، لابن كثير: إسماعيل بن كثير القرشي (٧٧٤هـ)، بتحقيق: عبدالله التركي بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر. نشر: دار هجر، القاهرة. ط ١، ١٤١٧هـ.

- ١٥ . بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي: علي بن أبي بكر (٨٠٧هـ)، بتحقيق: حسين الباكري. نشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٣هـ.
- ١٦ . بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لابن القطان: علي بن محمد (٦٢٨هـ)، بتحقيق: الحسين آيت سعيد. نشر: دار طيبة، الرياض. ط١، ١٤١٨هـ.
- ١٧ . تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، لابن شاهين: عمر بن أحمد (٣٨٥هـ)، بتحقيق: عبدالمعطي قلجعي. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤٠٦هـ.
- ١٨ . تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين: عمر بن أحمد (٣٨٥هـ)، بتحقيق: عبدالرحيم القشقري. نشر: ؟. ط١، ١٤٠٩هـ.
- ١٩ . تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، بتحقيق: عمر تدمري. نشر: دار الكتاب العربي، بيروت. ط١، ١٤١٢هـ.
- ٢٠ . التاريخ الأوسط، للبخاري: محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، بتحقيق: محمد اللحيدان. نشر: دار الصميعي، الرياض. ط١، ١٤١٨هـ.
- ٢١ . التاريخ الكبير، للبخاري: محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ). نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٢ . تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي (٤٦٣هـ). نشر: دار الكتاب العربي، بيروت. ط١، ؟.
- ٢٣ . تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين، بتحقيق: أحمد

- محمد نور سيف. نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة. ط.؟.
٢٤. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأمثال، لابن عساكر (٥٧١هـ)، بتحقيق: عمر العمري. نشر: دار الفكر، بيروت. ط١، ١٩٩٥م.
٢٥. التبيين لأسماء المدلسين، لسبط ابن العجمي: إبراهيم بن محمد (٨٤١هـ)، بتحقيق: يحيى شفيق حسن. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤٠٦هـ.
٢٦. تحرير تقريب التهذيب، لبشار عواد، وشعيب الأرنؤوط. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤١٧هـ.
٢٧. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأحمد بن عبدالرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، بتحقيق: عبدالله نواره. نشر: مكتبة الرشد، الرياض. ط١، ١٤١٩هـ.
٢٨. تذكرة الحفاظ، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، بتحقيق: عبدالرحمن المعلمي. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت. ط.؟.
٢٩. التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، للحسيني: محمد بن علي (٧٦٥هـ)، بتحقيق: رفعت فوزي. نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. ط١، ١٤١٨هـ.
٣٠. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، للمنذري: عبدالعظيم بن عبدالقوي (٦٥٦هـ)، بتحقيق: مصطفى عمارة. نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط٣، ١٣٨٨هـ.
٣١. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، للمنذري: عبدالعظيم بن عبدالقوي (٦٥٦هـ)، بتحقيق: إبراهيم شمس الدين. نشر: دار

- الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤١٧هـ.
٣٢. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ) بتحقيق: إكرام الله إمداد الحق. نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت. ط١، ١٤١٦هـ.
٣٣. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ)، بتحقيق: أحمد المبارك. ط٣، ١٤٢٢هـ.
٣٤. تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم: عبدالرحمن بن محمد (٣٢٧هـ)، بتحقيق: أسعد الطيب. نشر: مكتبة الباز، مكة. ط٢، ١٤١٩هـ.
٣٥. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ). بتحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار عالم الكتب، الرياض. ط١، ١٤٢٥هـ.
٣٦. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ). بتحقيق: سامي السلامة، نشر: دار طيبة، الرياض. ط٢، ١٤٢٠هـ.
٣٧. تقريب التهذيب، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ)، بتحقيق: صغير الباكستاني نشر: دار العاصمة، الرياض. ط١، ١٤١٦هـ.
٣٨. تلبيس إبليس، لابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي (٥٩٧هـ). نشر: دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، بيروت. ط١، ١٤٢١هـ.
٣٩. التمهيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ. نشر: دار التوحيد، الرياض. ط١، ١٤٢٤هـ.

٤٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. لابن عبد البر: يوسف بن عبدالله القرطبي (٤٦٣هـ)، بتحقيق: مجموعة من المحققين. نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
٤١. تهذيب التهذيب، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ)، باعتناء: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤١٦هـ.
٤٢. تهذيب التهذيب، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ)، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند. نشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٤٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للزمري: يوسف بن عبدالرحمن (٧٤٣هـ)، بتحقيق: بشار عواد. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط٤، ١٤٠٦هـ.
٤٤. تهذيب اللغة، للأزهري: أبي منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ)، بتحقيق: محمد عوض. نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط١، ٢٠٠١م.
٤٥. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، لسليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب (١٢٣٣هـ)، بتحقيق: زهير الشاويش. نشر: المكتب، بيروت، دمشق. ط١، ١٤٢٣هـ.
٤٦. الثقات، لابن حبان: محمد بن حبان (٣٥٤هـ). نشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند. ط١، ١٣٩٣هـ.
٤٧. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي: صلاح الدين بن خليل (٧٦١هـ)، بتحقيق: حمدي السلفي. نشر: عالم الكتب، بيروت. ط٣، ١٤١٧هـ.

- ٤٨ . الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسننه وأيامه، للبخاري: محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، بتحقيق:
محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي. نشر: المطبعة
السلفية ومكتبتها، القاهرة. ط١، ١٤٠٠هـ.
- ٤٩ . الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسننه وأيامه، للبخاري: محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، بتحقيق:
مجموعة من العلماء. نشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر.
١٣١١هـ. تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٥٠ . الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسننه وأيامه، للبخاري: محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، بخدمة
واعتناء: محمد زهير الناصر نشر: دار طوق النجاة، بيروت. ط١،
١٤٢٢هـ.
- ٥١ . الجامع الكبير، للترمذي: محمد بن عيسى (٢٧٩هـ)، بتحقيق:
بشار عواد. نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط٢، ١٩٩٨م.
- ٥٢ . الجامع في الحديث، لابن وهب: عبدالله بن وهب القرشي
(١٩٧هـ)، بتحقيق: مصطفى أبو الخير. نشر: دار ابن الجوزي،
الدمام. ط١، ١٤١٦هـ.
- ٥٣ . الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: عبدالرحمن بن محمد
(٣٢٧هـ)، بتحقيق: عبدالرحمن المعلمي. نشر: مجلس دائرة
المعارف العثمانية، الهند. ط١.
- ٥٤ . جمهرة أنساب العرب، لابن حزم: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي
(٤٥٦هـ)، بتحقيق: عبدالسلام هارون. نشر: دار المعارف،
القاهرة. ط٤.

- ٥٥ . حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم: عبدالرحمن بن محمد (١٣٩٢هـ). الرياض. ط٣، ١٤٠٨هـ.
- ٥٦ . حديث ابن مخلد البزاز عن شيوخه، لأبي الحسن محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد البزاز البغدادي (٤١٩هـ)، بتحقيق: نبيل جرار. نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت. ط١، ١٤٢٢هـ. (ضمن: مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية).
- ٥٧ . ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، بتحقيق: حماد الأنصاري. نشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة. ط٢.
- ٥٨ . ذيل الكاشف، لأحمد بن عبدالرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، بتحقيق: بوران الضناوي. نشر: دار الباز، مكة. ط١، ١٤٠٦هـ.
- ٥٩ . ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي: عبدالرحيم بن الحسين (٨٠٦هـ)، بتحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي. نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة. ط١، ١٤٠٦هـ.
- ٦٠ . الرقى والتائم دراسة حديثية موضوعية، للشبرمي: عبدالله بن راشد بن سعد، رسالة ماجستير، محفوظة بمكتبة الأمير سلطان للعلوم والمعرفة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (ش ع ر ٦٥، ٢١٣).
- ٦١ . سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، بتحقيق: أحمد محمد نور سيف. نشر: مكتبة الدار، المدينة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٦٢ . سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، بتحقيق: زياد منصور. نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة. ط١، ١٤١٤هـ.
- ٦٣ . سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل،

- بتحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، وخالد الجريسي.
ط١.
٦٤. سوالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود في معرفة الرجال وجرهم
وتعديلهم، بتحقيق: عبدالعليم البستوي. نشر: مؤسسة الريان،
بيروت. ط١، ١٤١٨هـ.
٦٥. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للألباني:
محمد ناصر الدين (١٤٢٠هـ). نشر: مكتبة المعارف، الرياض.
ط١، ١٤١٥هـ.
٦٦. السنة، لعبدالله بن أحمد (٢٩٠هـ)، بتحقيق: محمد القحطاني.
نشر: رمادي للنشر، الدمام. ط٣، ١٤١٦هـ.
٦٧. السنة، للخلال: أحمد بن محمد بن هارون (٣١١هـ). بتحقيق:
عطية الزهراني. نشر: دار الراية، الرياض. ط١، ١٤١٠هـ.
٦٨. السنن الكبرى، للبيهقي: أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ). نشر: دار
المعرفة، بيروت. تصوير الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة
المعارف العثمانية، الهند، ١٣٥٦هـ.
٦٩. السنن، للدارقطني: علي بن عمر (٣٨٥هـ)، بتحقيق: شعيب
الأرنؤوط وجماعة. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١،
١٤٢٤هـ.
٧٠. سير أعلام النبلاء، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، بتحقيق:
شعيب الأرنؤوط وآخرون. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١١،
١٤٢٢هـ.
٧١. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي: برهان الدين إبراهيم
بن موسى (٨٠٢هـ)، بتحقيق: صلاح فتحي. نشر: مكتبة الرشد،

- الرياض. ط١، ١٤١٨هـ.
٧٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد: عبدالحى بن أحمد (١٠٨٩هـ)، بتحقيق: عبدالقادر ومحمود الأرنؤوطيين. نشر: دار ابن كثير، دمشق. ط١، ١٤٠٦هـ.
٧٣. شرح السنة، للبعوي: الحسين بن مسعود (٥١٦هـ)، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، وزهير الشاويش. نشر: المكتب الإسلامي، بيروت. ط٢، ١٤٠٣هـ.
٧٤. شرح علل الترمذي، لابن رجب: عبدالرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)، بتحقيق: د. همام عبدالرحيم سعيد. نشر: مكتبة الرشد، الرياض. ط٢، ١٤٢١هـ.
٧٥. شرح علل الترمذي، لابن رجب: عبدالرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)، بتحقيق: نور الدين عتر. نشر: دار العطاء، الرياض. ط٤ وهي ١٤٢١هـ.
٧٦. شرح معاني الآثار، للطحاوي: أحمد بن محمد (٣٢١هـ)، بتحقيق: محمد النجار ومحمد سيد. نشر: عالم الكتب، بيروت. ط١، ١٤١٤هـ.
٧٧. الشريعة، للأجري: محمد بن الحسين (٣٦٠هـ)، بتحقيق: عبدالله الدميجي. نشر: دار الوطن، الرياض. ط٢، ١٤٢٠هـ.
٧٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ)، بتحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. نشر: دار العلم للملايين، بيروت. ط٤، ١٤٠٧هـ.
٧٩. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٨٠. الصحيح، لابن خزيمة: محمد بن إسحاق (٣١١هـ—)، بتحقيق: محمد الأعظمي. نشر: المكتب الإسلامي، بيروت. ط٢، ١٤١٢هـ.
٨١. الصحيح، لمسلم بن الحجاج (٢٦١هـ—)، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت. ط٢، ١٤١٣هـ.
٨٢. الضعفاء الصغير، للبخاري: محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ—)، بتحقيق: أحمد إبراهيم. نشر: مكتبة ابن عباس، سنود بمصر. ط١، ١٤٢٦هـ.
٨٣. الضعفاء الصغير، للبخاري: محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ—)، بتحقيق: حافظ زبير. نشر: مكتبة إسلامية، لاهور. ط٢.
٨٤. الضعفاء والمتروكون، للدارقطني: علي بن عمر (٣٨٥هـ—)، بتحقيق: صبحي السامرائي. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط٢، ١٤٠٦هـ.
٨٥. الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي (٥٩٧هـ—)، بتحقيق: عبدالله القاضي. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت. ط٢.
٨٦. الضعفاء والمتروكين، للنسائي: أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ—)، بتحقيق: بوران الضناوي، وكمال الحوت. نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. ط١، ١٤٠٥هـ.
٨٧. الضعفاء ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب على حديثه الوهم ومن يتهم في بعض حديثه ومجهول روى ما لا يتابع عليه وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حالة في الحديث مستقيمة، للعقيلي: محمد بن عمرو (٣٢٢هـ—)، بتحقيق:

- حمدي السلفي نشر: دار الصميعي، الرياض. ط ١، ١٤٢٠هـ.
٨٨. الضعفاء، لأبي نعيم: أحمد بن عبدالله (٤٣٠هـ)، بتحقيق: فاروق حمادة. نشر: دار الثقافة، الدار البيضاء. ط ١، ١٤٠٥هـ.
٨٩. طبقات الحنابلة، لأبي يعلى: أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء (٥٢٦هـ). نشر: دار المعرفة، بيروت. ط ١.
٩٠. الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد (٢٣٠هـ)، بتحقيق: علي محمد عمر. نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. ط ١، ١٤٢١هـ.
٩١. علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، بتحقيق: حمزة ديب. نشر: مكتبة الأقصى، الأردن. ط ١، ١٤٠٦هـ.
٩٢. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني: علي بن عمر (٣٨٥هـ) من ١-١١، بتحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. نشر: دار طيبة، الرياض. ط ١.
٩٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني: علي بن عمر (٣٨٥هـ) من ١٢-١٦، بتحقيق: محمد الدباسي. نشر: دار ابن الجوزي، الرياض. ط ١، ١٤٢٧هـ.
٩٤. العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل رواية المروزي وغيره، بتحقيق: وصي الله عباس. نشر: دار السلفية، الهند. ط ١، ١٤٠٨هـ.
٩٥. العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) (رواية ابنه عبدالله)، بتحقيق: وصي الله عباس. نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض. ط ١، ١٤٠٨هـ.
٩٦. غريب الحديث، لابن قتيبة: عبدالله بن مسلم (٢٧٦هـ)، بتحقيق: عبدالله الجبوري. نشر: وزارة الأوقاف بالعراق، بغداد. ط ١،

١٣٩٧هـ.

٩٧. غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)، بتحقيق: حسين شرف. نشر: مجمع اللغة العربية، القاهرة. ط؟، ١٤٠٤هـ.
٩٨. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ). نشر: دار المعرفة، بيروت. ط؟. مصورة عن طبعة المكتبة السلفية الأولى، بتحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
٩٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب: عبدالرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)، بتحقيق: محمود بن شعبان وآخرين. نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية. ط ١، ١٤١٧هـ.
١٠٠. فتوح مصر وأخبارها، لابن عبدالحكم: عبدالرحمن بن عبدالله القرشي المصري، بتحقيق: محمد الحجيري، نشر: دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
١٠١. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني: محمد بن علي (١٢٥٠هـ)، بتحقيق: عبدالرحمن المعلمي. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت. ط؟.
١٠٢. القاموس المحيط، للفيروزآبادي: محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، بتحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط ٢، ١٤٠٧هـ.
١٠٣. القول المفيد على كتاب التوحيد، للشيخ محمد العثيمين (١٤٢١هـ). نشر: دار ابن الجوزي، الدمام. ودار العاصمة، الرياض. ط ١، ١٤١٨هـ.
١٠٤. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي: محمد

- بن أحمد (٧٤٨هـ-)، بتحقيق: محمد عوامة، وأحمد الخطيب. نشر: دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن. جدة. ط١، ١٤١٣هـ.
١٠٥. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي: عبدالله بن عدي (٣٦٥هـ-)، بتحقيق: سهيل زكار. نشر: دار الفكر، بيروت. ط٣، ١٤٠٩هـ.
١٠٦. كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، للإمام محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ-). نشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض. ط٢، ١٤١٦هـ.
١٠٧. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لابن أبي شيبة: عبدالله بن محمد (٢٣٥هـ-)، تحقيق: كمال الحوت. نشر: مكتبة الرشد، الرياض. ط١، ١٤٠٩هـ.
١٠٨. الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، للحلبي: إبراهيم بن محمد (٨٤١هـ-)، بتحقيق: صبحي السامرائي. نشر: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت. ط١، ١٤٠٧هـ.
١٠٩. الكنى والأسماء، للدولابي: محمد بن أحمد (٣١٠هـ-)، بتحقيق: نظر الفاريابي. نشر: دار ابن حزم، بيروت. ط١، ١٤٢١هـ.
١١٠. الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ-)، بتحقيق: عبد الرحيم القشيري. نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. ط١، ١٤٠٤هـ.
١١١. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة، لابن الكيال: محمد بن أحمد (٩٣٩هـ-)، بتحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي. نشر: المكتبة الإمدادية، مكة. ط٢، ١٤٢٠هـ.
١١٢. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة، لابن الكيال:

- محمد بن أحمد (٩٣٩هـ)، بتحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي.
نشر: المكتبة الإمدادية، مكة. ط٢، ١٤٢٠هـ.
١١٣. لسان العرب، لابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ). نشر: دار
صادر، بيروت، ط١.
١١٤. لسان الميزان، لابن حجر: أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، بتحقيق:
عبدالفتاح أبو غدة. نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب. ط١.
١١٥. لسان الميزان، لابن حجر: أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، بتحقيق:
محمد المرعشلي. نشر: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة
التاريخ العربي، بيروت. ط١، ١٤١٦هـ.
١١٦. المؤلف والمختلف، للدارقطني: علي بن عمر (٣٨٥هـ)،
بتحقيق: موفق عبدالقادر. نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت.
ط١، ١٤٠٦هـ.
١١٧. المجروحين من المحدثين، لابن حبان: محمد بن حبان (٣٥٤هـ)،
بتحقيق: حمدي السلفي. نشر: دار الصميعي، الرياض. ط١،
١٤٢٠هـ.
١١٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمى: علي بن أبي بكر
(٨٠٧هـ). نشر: دار الكتاب العربي، بيروت. ط٣، ١٤٠٢هـ.
١١٩. مجموع فتاوى شيخ الإسلام، لابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم
(٧٢٨هـ). بتحقيق: عبدالرحمن بن قاسم. نشر: وزارة الشؤون
الإسلامية، السعودية. ط١، ١٤١٦هـ.
١٢٠. المدلسين، لابن العراقي: أحمد بن عبدالرحيم (٨٢٦هـ)، بتحقيق:
رفعت فوزي، ونافذ حسين. نشر: دار الوفاء، مصر. ط١،
١٤١٥هـ.

١٢١. المراسيل، لابن أبي حاتم: عبدالرحمن بن محمد (٣٢٧هـ—)،
بتحقيق: شكر الله قوجاني. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط٢،
١٤١٨هـ.
١٢٢. المراسيل، لأبي داود: سليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ—)، بتحقيق:
شعيب الأرنؤوط. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١،
١٤٠٨هـ.
١٢٣. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ
النيسابوري، بتحقيق: زهير الشاويش. نشر: المكتب الإسلامي،
بيروت. ط١.
١٢٤. المستدرک علی الصحیحین، للحاکم: محمد بن عبدالله (٤٠٥هـ—).
نشر: دار المعرفة، بيروت. ط١.
١٢٥. المستدرک علی الصحیحین، للحاکم: محمد بن عبدالله (٤٠٥هـ—)،
بتحقيق: الفريق العلمي لموسوعة جامع السنة النبوية. نشر: دار
الميمان، الرياض. ط١، ١٤٣٥هـ.
١٢٦. مسند ابن الجعد، لعلي بن الجعد الجوهري (٢٣٠هـ—)، جمع
تلميذه: عبدالله بن محمد البغوي، بتحقيق: عبدالمهدي بن
عبدالقادر. نشر: مكتبة الفلاح، الكويت. ط١، ١٤٠٥هـ.
١٢٧. مسند ابن الجعد، لعلي بن الجعد الجوهري (٢٣٠هـ—)، جمع
تلميذه: عبدالله بن محمد البغوي، بتحقيق: عامر أحمد حيدر. نشر:
مؤسسة نادر، بيروت. ط١، ١٤١٠هـ.
١٢٨. مسند الإمام الشافعي، ترتيب: سنجر بن عبدالله الناصري
(٧٤٥هـ—)، بتحقيق: ماهر الفحل. نشر: شركة غراس، الكويت.
ط١، ١٤٢٥هـ.

١٢٩. مسند الشاميين، للطبراني: سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، بتحقيق: حمدي السلفي. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤٠٩هـ.
١٣٠. المسند، لأبي عوانة: يعقوب بن إسحاق (٣١٦هـ)، بتحقيق: أيمن عارف. نشر: دار المعرفة، بيروت. ط١، ١٤١٩هـ.
١٣١. المسند، لأبي يعلى: أحمد بن علي (٣٠٧هـ)، بتحقيق: حسين أسد. نشر: دار الثقافة العربية، دمشق. ط١، ١٤١٢هـ.
١٣٢. المسند، لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ). نشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة. (مصورة عن الطبعة الميمنية).
١٣٣. المسند، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤١٦هـ.
١٣٤. المسند، للشاشي: الهيثم بن كليب (٣٣٥هـ)، بتحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة. ط١، ١٤١٠هـ.
١٣٥. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: لابن حبان: محمد بن حبان (٣٥٤هـ)، بتحقيق: مرزوق علي. نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. ط١، ١٤٠٨هـ.
١٣٦. المصنف، لابن أبي شيبة: عبدالله بن محمد (٢٣٥هـ)، بتحقيق: محمد عوامة. نشر: شركة دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق. ط١، ١٤٢٧هـ.
١٣٧. المصنف، لعبدالرزاق بن همام (٢١١هـ)، بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. نشر: المكتب الإسلامي، بيروت. ط٢، ١٤٠٣هـ.
١٣٨. المعجم الأوسط، للطبراني: سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، بتحقيق:

- طارق عوض الله وعبدالمحسن الحسيني. نشر: دار الحرمين، القاهرة. ط١، ١٤١٥هـ.
١٣٩. المعجم الكبير، للطبراني: سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، بتحقيق: حمدي السلفي. نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط٢.
١٤٠. معرفة الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي والسبكي، بتحقيق: عبدالعليم البستوي. نشر: مكتبة الدار، المدينة. ط١، ١٤٠٥هـ.
١٤١. معرفة الرجال، ليحيى بن معين (٢٣٣هـ) (رواية ابن محرز)، بتحقيق: محمد القصار. نشر: مجمع اللغة العربية، دمشق. ط١، ١٤٠٥هـ.
١٤٢. معرفة الصحابة، لأبي نعيم: أحمد بن عبدالله (٤٣٠هـ)، بتحقيق: عادل العزازي. نشر: دار الوطن، الرياض. ط١، ١٤١٩هـ.
١٤٣. المعرفة والتاريخ، للفسوي: يعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ)، بتحقيق: أكرم العمري. نشر: مكتبة الدار، المدينة. ط١، ١٤١٠هـ.
١٤٤. المغني في الضعفاء، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، بتحقيق: نور الدين عتر. نشر: دار المعارف، حلب. ط١، ١٣٩١هـ.
١٤٥. من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، بتحقيق: عبدالله الرحيلي. ط١، ١٤٢٦هـ.
١٤٦. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية الدقاق عنه)، بتحقيق: أحمد محمد نور سيف. نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة. ط١.
١٤٧. مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي (٥٩٧هـ). بتحقيق: عبدالله التركي، نشر: دار هجر، مصر. ط٢، ١٤٠٩هـ.

١٤٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ-)، بتحقيق: علي البجاوي. نشر: دار المعرفة، بيروت. ط٢.

١٤٩. نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر: أحمد بن علي (٨٥٢هـ-)، بتحقيق: عبدالعزيز السديري. نشر: مكتبة الرشد، الرياض. ط١، ١٤٠٩هـ.

١٥٠. النفع الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس: محمد بن محمد (٧٣٤هـ-)، بتحقيق: أحمد معبد. نشر: دار العاصمة، الرياض. ط١، ١٤٠٩هـ.

١٥١. النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ-)، بتحقيق: ربيع ابن هادي المدخلي. نشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. ط١، ١٤٠٤هـ.

١٥٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: المبارك بن محمد (٦٠٦هـ-)، باعتناء: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي. نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط٢.

١٥٣. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحيدي: علي بن أحمد (٤٦٨هـ-)، تحقيق: مجموعة من المحققين. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤١٥هـ.

١٥٤. يحيى بن معين وكتابه التاريخ: دراسة وترتيب وتحقيق، لأحمد محمد نور سيف. نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز. ط١، ١٣٩٩هـ.

* *